التمكين المجتمعي مرتكز النهوض بالتنمية الشاملة في اليمن

(تصور مقترح)

فريق العمـــل

د/ أحـــــلام القباطي

أ/ عبـــد االلّه الحسني
أ/ مفيـــد عبيـــد
أ/ مطهـــر الأهـــــدل
أ/ مصطفى الحـاج
أ/ أحمـــــــد مطـــــر
أ/ مجيب المنقـذي
أ/ عدنـــان إبراهيـم
أ/ نسيبة الجـرافي
أ/ إلهـــام عبد الباقي عبد الملك

يمن انفورميشن سنتر

أبريل 2021

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 426502-04

قائمة المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
- الملخص	108
- المقدمة	109
- الأهداف	110
- المصطلحات	111
التمكين المجتمعي	
- مفهوم التمكين	112
- أهداف التمكين	112
- أبعاد التمكين واستراتيجياته	113
- معايير التمكين المجتمعي	115
- مراحل التمكين وسياساته	116
- التمكين والتنمية المستدامة	118
- التمكين والنوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية	119
-التعليم.	122
الفقـــر	
- مفهوم الفقر	123
-ظاهرة الفقر	125
- أوضاع الفقر في اليمن	127
- أسباب الفقر في اليمن	128
-آثار الفقر	134
-علاقة التمكين بالقضاء على الفقر	135
التحديات التي تواجه التمكـــين المجتمعي	
- مفهوم التحديات	136
- تحديات تمكين أفراد المجتمع اليمني	136
- التحديات التي تواجه منظومة التعليم في اليمن	137
التجارب التنموية	
- تجربة قطر	139
- تجربة ماليزيا	141
- تجربة الإمارات	145
- تجربة المملكة العربية السعودية	147

الموضـــــوع	الصفحة
- تجربة جمهورية مصر العربية	149
-التمكين المجتمعي التنموي في العراق	151
-تعقيب على التجارب التنموية	152
التصور المقترح للتمكين المجتمعي في اليمن	
- اليمن وطموح التمكين المجتمعي	155
- مقترح التمكين المجتمعي للنهوض بالتنمية في اليمن	155
- خاتمة	161
- قائمة المراجع والمصادر	163

فهرس الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1) الفقر في اليمن وارتباطه بثمانية أهداف من أهداف الألفية	114
الشكل رقم (2) أبعاد التمكين المجتمعي	117
الشكل رقم (3) مراحل التمكين المجتمعي	118
الشكل رقم (4) سياسات التمكين المجتمعي	128

الملخص:

يستعرض التقرير موضوع التمكين المجتمعي بوصفه مرتكزاً للنهوض بالتنمية في اليمن، حيث تعيش اليمن حالة طوارئ إنسانية واسعة النطاق ناتجة عن استمرار الصراعات وما خلفته من تراجع في كل مجالات التنمية، واتساع في رقعة الفقر، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، وغياب سلطة الدولة، وضعف سيادة القانون في العديد من المناطق، كما أدت الصراعات إلى نزوح الآلاف من الأسر اليمنية وأثرت على أسر غيرها بطريقة أو بأخرى. وتعد هذه الأزمة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي مرت اليمن بها، ولايزال المواطن يعيش تحت تداعياتها المستمرة.

لم يعد مجدياً النظر إلى التحديات التي تواجه اليمن في هذه الفترة الحرجة بعيداً عن الموارد البشرية، وللخروج من الوضع الراهن أصبح من الضرورة بمكان جعل موضوع التمكين المجتمعي قاعدة أساسية، إذ لن يجدي إعادة الإعمار وترميم الوضع الاقتصاد والاجتماعي دون تمكين أفراد المجتمع وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

وقد أشار التقرير إلى أهم الصعوبات التي تواجه اليمن وهي: اتساع رقعة الفقر، تدهور النظام التعليمي، ضعف آليات تمكين الموارد البشرية بالذات الفئات الضعيفة ومنها المرأة، كما استعرض التقرير سياق التمكين وأهدافه ومراحله وأبعاده، بالإضافة إلى استعراضه لست تجارب تنموية عربية وإقليمية.

وأخيراً قدمت مسودة التقرير تصوراً مقترحاً للتمكين المجتمعي للنهوض بالتنمية الشاملة في اليمن بما يناسب المجتمع اليمني, وقد استعرض المقترح آليةً لرفع قدرات أفراد المجتمع للاعتماد على الذات، والحد من الفقر، والارتقاء بالمستوى التعليمي، وتوظيف استراتيجيات التمكين بتفعيل المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات واتخاذ القرارات للاستفادة من كل الثروات الطبيعية وإدارة توزيعها بشكل أمثل للعمل على توظيف استراتيجيات التمكين التنموي التي تنسجم مع الإمكانات والموارد المحلية، ورفع مستوى التعليم، وتأمين سبل العيش الكريم لكل أفراد المجتمع بشكل عادل ومتساوٍ لتكون خطوة أساسية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والعدالة اجتماعية من أجل توفير العيش الكريم لكل أفراد المجتمع بالتساوي.

الكلمات المفتاحية: التمكين المجتمعي، النهوض بالتنمية.

مقدمة:

التمكين استراتيجية تنموية تمثل حزمة من الآليات والأنشطة التي ترمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على التغلب على التحديات التي تواجههم؛ ليصبحوا قادرين على تحقيق أهدافهم وتحسين ظروفهم المعيشية. ويتحقق التمكين عند إعطاء مزيد من المسؤولية وسلطة اتخاذ القرار للأفراد المستضعفين؛ إذ أن غاية التمكين الأساسية هي إكساب الأفراد مهارات تطوير ما يمتلكونه من قدرات ليصلوا إلى مستوى حياة أفضل، وليمتلكوا القدرة على اكتشاف ذواتهم للعمل على زيادة الخيارات المتاحة لهم ولمجتمعاتهم من أجل تحسين فرص الوصول إلى حقوقهم على المستويات كافة.

وكما هو معروف أن التنمية تتمركز على الأفراد وعلى بيئتهم أكثر من تمركزها على الأرباح والإنتاج؛ ولهذا فإن خلق الفرص لأفراد المجتمع عن طريق توفير مجموعة من المعايير والخدمات مثل: العمل على الحد من الفقر، وتحسين فرص التعليم، وتوفير الرعاية الصحية المناسبة، وإكساب أفراد المجتمع استراتيجيات، بالإضافة إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات بوصفها عنصراً أساسياً في عملية النهوض بالتنمية، كل ذلك لا بد أن يوفر للأفراد ليتمكنوا من الإسهام في النهوض التنموي.

تعدُّ اليابان دولة رائدة في التنمية الاقتصادية، حيث أتاحت الفرص المناسبة لشعبها خاصة في مجال التعليم وكانت الأولى قبل الدول الأوروبية في جانب التعليم وعدد المتعلمين، ومن ثم فإن التعليم الجيد أدى إلى التنمية الاقتصادية وهذا انعكس بالإيجاب على تنمية قدرات الموارد البشرية ومهاراتها في اليابان.

يعزى ارتفاع اقتصاد الكثير من الدول الأوروبية إلى اهتمامها بالتنمية البشرية؛ ولهذا فقد أشارت العديد من النظريات إلى أهمية الاعتناء برأس المال البشري بوصفه ركيزة أساسية تؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا فإن التمكين هو حزمة من الاستراتيجيات والآليات هدفها الانتقال بالمجتمع من وضع ثابت أو غير مُرضٍ إلى وضع أفضل، وهي عملية تطور وتحسين مستمرة.

كما يمكننا القول إن التمكين هي عملية اجتماعية وإدارية واقتصادية وثقافية وسياسية تعمل على تطوير المجتمع والنهوض بمهارات أفراده وقدراتهم، ويرى المختصون في المجال التنموي أن التمكين من أجل النهوض بالتنمية لابد أن يسير وفق مراحل مخططة ومنظمة وفقاً لمتطلبات المجتمع،

ولابد من اشتراك أفراد المجتمع في التخطيط وتحديد أولويات احتياجاته، كما يجب أن يشترك أفراد المجتمع في اقتراح البدائل المناسبة وتنفيذها.

ومن أبعاد التمكين لتحقيق التنمية المستدامة: التنمية الذاتية، التنمية الاجتماعية، التنمية الإدارية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، تنمية المجتمع المحلي.

إن ما يركز عليه التقرير الحالي هو كيفية تفعيل التمكين المجتمعي لتنمية المجتمع المحلي اليمني؛ لأن التنمية في ظل إرهاصات الوضع الراهن وتداعياته أصبحت مفرطة في الاتكالية (Dependence) وأصبح المجتمع اليمني متلقياً سلبياً للتنمية.

إن تاريخ اليمن يحث على التعاون والاعتماد على الذات، فقديماً كانت التعاونيات المجتمعية هي من أحدثت نهضة تنموية وتحريكاً للتنمية، ومثال التنمية الهائلة التي حدثت سنوات من أيام حكم القائد إبراهيم الحمدي -رحمة االله عليه- فخلال مدة وجيزة من حكمه (ثلاث سنوات) تحققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووصلت إلى أن اليمن قد أقرض البنك الدولي ذاته.

عموماً تُعدُّ الموارد البشرية هي أهم ركيزة من ركائز النهوض التنموي بمختلف مجالاته، ولا تتحقق التنمية ما لم تتم الاستفادة من الثروة البشرية كونها غاية التنمية وأداتها الأساسية والقادرة على تنفيذ التقدم والبناء.

أهداف التقرير:

وللعمل على إيجاد الحلول المنهجية لمجابهة هذه التحديات فإن الهدف الاستراتيجي يتمثل في تقديم مقترح تفعيل استراتيجيات التمكين التنموي للمجتمع اليمني، وللوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي سيتم العمل على تحقيق الأهداف الآتية:

1 - تقديم استراتيجيات وحلول للحد من الفقر.
2 - طرح آلية لتطوير منظومة التعليم بكل مجالاته ومراحله، والقضاء على الأمية.
3 - تعزيز استراتيجيات التمكين التنموي للموارد البشرية والنوع الاجتماعي وتفعيلها.

ولكي تتحقق هذه الأهداف سيتم تناول التحديات الأساسية في طيات التقرير الحالي، وتلك التحديات هي: الفقر، منظومة التعليم، ضعف استراتيجيات التمكين للموارد البشرية والنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى

استعراض محور التمكين من حيث: مفهوم التمكين، أهداف التمكين، أبعاد التمكين، استراتيجية التمكين، معايير التمكين المجتمعي، مراحل التمكين سياسات التمكين، التمكين والتنمية المستدامة، التمكين والنوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية، علاقة التمكين بالقضاء على الفقر، تحديات التمكين.

تعريف مصطلحات التقرير الأساسية:

التمكين التنموي: هو إكساب الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية مهارات تعطيهم الإمكانية لإدارة ظروفهم بشكل مناسب وممارسة السلطة وتحقيق أهدافهم الخاصة، وإكسابهم أيضاً الآلية التي يكونون من خلالها -أفراداً وجماعات- قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين على تحقيق أقصى قدر من قيمة حياتهم.

النهوض بالتنمية: هي العمل على تنمية قدرات أفراد المجتمع المحلي لمساعدة أنفسهم على المشاركة في تحديد احتياجاتهم والتخطيط لتلبية هذه الاحتياجات ومتابعة كل الخطط التنموية وتنفيذها وتقييمها لا سيما التي تهمهم وتمس احتياجهم، ويتضح هنا أن الأعمال التي يريد المجتمع تغييرها وإحداثها ترتبط بشكل مباشر بأفراد المجتمع ترابطاً يجسد أهمية التمكين المجتمعي وزياده قدرتهم على رفع مستوى الخيارات لدى أفراد المجتمع للعمل على تحقيق مصالحهم ومجتمعاتهم والانتقال بهم إلى حال أفضل في كل المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

التمكين المجتمعي:

مفهوم التمكين:

يعد التمكين عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى رفع القدرات والمهارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات لمساعدتهم على اتخاذ خيارات الأنسب وتحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات والنتائج المطلوب.

ويشير التمكين -بوصفه نشاطاً- إلى عملية التمكين الذاتي والدعم المهني للأفراد التي تتيح لهم التغلب على شعورهم بالعجز، وعدم وجود نفوذ لمواردهم وإدراكها واستخدامها للقيام بتغيير أوضاعهم إلى الأفضل.

وفي مجال العمل الاجتماعي، يعد التمكين أسلوباً عملياً للتدخل الموجه نحو تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية. كما ينظر إلى التمكين بوصفها آلية تعمل على توفير حقوق المواطن وإكسابه مسؤولية تجاه مجتمعه ووطنه، ويمثل التمكين أيضاً مفهوماً رئيساً في الخطاب المتعلق بتعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة.

يعد التمكين -مفهوماً- بمثابة التحرك بعيداً عن الشعور بالعجز نحو تصور أكثر توجهاً نحو القوة، ويمكن العثور عليه بشكل متزايد في العلوم الإدارية والتنموية، وكذلك في مجالات التعليم المستمر والمساعدة الذاتية (باقر:2019).

أهداف التمكين:

يهدف التمكين بشكل عام إلى إكساب الأفراد القدرة على اكتشاف ذواتهم وما يمتلكونه من قدرات ومهارات تصل بهم إلى نوعية الحياة التي يريدونها، ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الحقوق المختلفة والخدمات وتعزيز قدرات الأفراد. ويضيف (Herbert :1980) الأهداف الفرعية الآتية لعملية التمكين تعمل على إيصال الأفراد لإدارة شؤون حياتهم:

- تهتم عملية التمكين بزيادة ثقة الأفراد بقدراتهم وزيادة الاستقلالية لديهم.
- مساعدة الأفراد على التعرف على قدراتهم بشكل انسب، لإيجاد حلول ذاتية لمشاكلهم.
- إدارة شؤون الحياة الشخصية، والقدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- جعل الأفراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الآخرين لإحداث التغيير.
- خلق سياق تنموي مواتٍ للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي (الشعبيني، وآخرون: 2018).

أبعاد التمكين:

للتمكين أبعاد أساسية عدة، وفيما يأتي بيان هذه الأبعاد:

1 - **التمكين الاجتماعي:**

يشير التمكين الاجتماعي إلى رفع قدرات الأفراد والجماعات على القيام بشكل مستقل بإقامة العلاقات وإجراء الأنشطة المؤسسية والبيئية الضرورية الكفيلة بتحقيق رفاهيتهم وإنتاجيتهم.

2 - **التمكين الاقتصادي:**

ويمكن الوصول إليه عن طريق تأمين الوظائف وسبل المعيشة الأنسب للفئات الأضعف والتركيز على الشباب والنساء والمعاقين، ويعدّ التمكين بالنسبة للاقتصاد من العناصر الأساسية للقضاء على الفقر.

3 - **التمكين السياسي:**

يشير التمكين السياسي إلى مستوى توسيع نطاق مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، وزيادة قدرة الفئات الضعيفة على التأثير في العمليات التي من شأنها تحقيق رفاهيتهم.

4 - **التمكين القانوني:**

ويكون من خلال تيسير مبدأ الشفافية وتفعيل المساءلة القانونية، والقدرة على كفالة العدل لمن يعيشون في حالة فقر، وإتاحة الفرصة للأفراد بالمطالبة بحقوقهم (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:2013).

الشكل رقم (1) أبعاد التمكين المجتمعي
المصدر: فريق التقرير وفقا للإطار النظري لأبعاد للتمكين.

استراتيجية التمكين:

تتمثل إحدى استراتيجيات التمكين في مساعدة الأفراد الأكثر ضعف على تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم من منطلق أنهم الأقدر على معرفة ما يحتاجونه أكثر من غيرهم، وأن إدارة التغيير للأفضل لا تتأتى إلا بمشاركتهم الفعلية في جميع المراحل؛ فعملية تمكين الأفراد أو الجماعات هي أسلوب الوصول الكامل إلى السلطة الشخصية أو الجماعية والسلطة والنفوذ، واستخدام تلك القوة عند التعامل مع الآخرين أو المؤسسات أو المجتمع.

وبعبارة أدق، التمكين لا يعطي الأفراد السلطة؛ لأن الأفراد يمتلكون بالفعل الكثير من السلطة، بل إن التمكين يتمثل في ثروة توليد المعرفة والدافع لدى الأفراد للقيام بعملهم بشكل أفضل، وتشجيعهم على اكتساب المعارف والمهارات التي تؤهلهم للتغلب على الصعوبات التي تواجههم في مؤسساتهم أو مجتمعاتهم بشكل أفضل، ومساعدتهم على تطوير قدراتهم الذاتية والمجتمعية.

معايير التمكين وشروطه:

المعايير والشروط الواجب توفرها من أجل عملية التمكين المجتمعي المستدام هي:

1 - تفعيل سيادة القانون على الجميع.

2 - إدخال آلية نظام مدني وتخفيف المركزية على مستوى المحافظات والمديريات من أجل ضمان توفر معايير التنسيق والمساءلة.
3 - مشاركة شمولية وواسعة النطاق تنطوي على مشاركة جميع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة في ظل توفر قنوات متعددة المشاركة.
4 - تفعيل مبادئ الحوكمة والمساءلة على كل المستويات.
5 - توفير فرص المشاركة التي يمكن أن تؤثر على عمليات صنع القرار.
6 - التمييز بين كل الأهداف القصيرة والطويلة الأمد مع تحقيق تقدم سريع في الإجراءات المحددة على الأمد القصير من أجل ضمان الشرعية والحفاظ على كلٍ من معايير الالتزام، والمقترحات المرتبطة بالخطط الاستثمارية واستراتيجية التمويل.
7 - تيسير المخططين للعمليات بأسلوب يتسم بالمهارة والاستقلالية والمرونة.
8 - اختيار الأدوات المناسبة لأشكال عمليات المشاركة وفقاً للغرض منها.
9 - توليد الرغبة لدى الأفراد في السعي نحو تحقيق النتائج، مدعومة بالتقنيات اللازمة لحل النزاعات الناشئة.
10 - توفير الدعم لمؤسسات المجتمع المدني والتعاون معها، والاستفادة من منهجياتها المتبعة في تنظيم أنشطة الفئات الضعيفة لتمكينها بشكل ملائم.
11 - تنفيذ عمليات الرصد والتقييم من أجل متابعة التقدم المحرز، ورصد النتائج والتعلم من التجارب.
12 - توثيق الروابط على صعيد التشريعات والممارسات بين القطاعات المتعددة والعاملة في مجال التخطيط والتنفيذ لكل الأنشطة (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:2013).

مراحل عملية التمكين:

1 – توعية المجتمع

تعد توعية المجتمع من أهم الخطوات لتطبيق عملية التمكين بنجاح بما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بالمجتمعات.

2 – **البدء ومنح السلطة**

وتُعدّ الخطوة الأولى لبداية دخول أفراد المجتمع ليكونوا طرفاً فعالاً في عمليات التنمية، ويجب أن تتوجه مجهودات مختلف الأطراف إلى إعطاء أفراد المجتمع، وبالذات الفئات الضعيفة، حق المشاركة الفعلية الممكنة بشكل مناسب.

3 – **تنظيم المجتمع**

وتُعدّ الخطوة الثانية في عملية التمكين، وتُعنى بتشكيل جهات وسيطة متمثلة في المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات المعتمدة على المجتمع، وذلك لأن عملية تنظيم المجتمع تتطلب قوى تساعد في عمليات التدريب على بناء القدرات.

4 – **تواصل تنمية المجتمع**

ستُعدّ هذه خطوة هامة جداً لضمان استمرارية أثر التمكين ولإكمال فعاليات عملية التمكين حسب الحاجة في المستقبل، فهي تسمح لأفراد المجتمع بأن يمارسوا التنمية الذاتية. (طارق:2014).

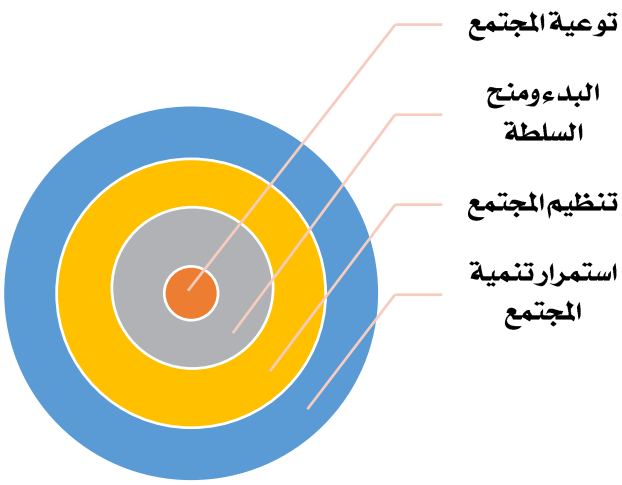

الشكل رقم (2) مراحل التمكين المجتمعي
المصدر: فريق التقرير وفقا للإطار النظري لمراحل التمكين

سياسات التمكين:

1- **الحماية الاجتماعية:**

ثبت أن الحماية الاجتماعية أداة فعالة من أدوات التمكين للأفراد والأسر والجماعات، تعمل على خفض حدة الفقر ومواطن الضعف والتباين، وكذلك تعزز منهاج الشمول الاجتماعي.

2 - **الاستثمار في التعليم والتدريب على المهارات والصحة لصالح تحقيق التمكين وتحسين سبل المعيشة:**

للعمل على الإسهام في خفض حدة الفقر وإيجاد فرص العمل وتشجيع الإدماج الاجتماعي لابد من التركيز على التعليم والتدريب وإكساب أفراد المجتمع المهارات وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بوصفها عناصر لا غنى عنها في أي استراتيجية من استراتيجيات التمكين.

وبالعمل أيضاً على توسيع نطاق توفر المعلومات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل شبكة الأنترنت، والهواتف المحمولة، ومنابر الإعلام الاجتماعية التي قد تساعد على تيسير المشاركة.

3 - **المشاركة والحوكمة والمساءلة:**

تعد معايير الحوكمة عنصراً شديدَ الأهمية في الحد من الفقر والقضاء عليه وتحقيق الإدماج الاجتماعي، حيث يفضي التمكين إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة التي تتسم بتشارك أفراد المجتمع بمن فيهم الفئات الضعيفة وبناء التوافق في الآراء والمساءلة والشفافية وسرعة الاستجابة والكفاءة والتكافؤ والشمول. (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:2013).

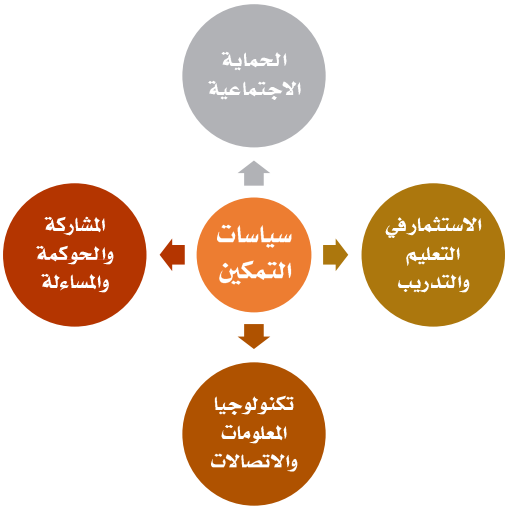

الشكل رقم (3) الأهداف الالفية الثمانية المرتبطة بالفقر في اليمن
المصدر: فريق التقرير وفقا للإطار النظري لسياسيات التمكين المجتمعي.

التمكين والتنمية المستدامة:

تمثل مشاركة جميع أعضاء المجتمع في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عنصراً مهماً يتيح تحقيق التنمية المستدامة، وهو يستلزم التصدي للتحديات من قبيل التغيير في المناخ والتحولات الجوهرية في السلوك البشري من حيث أنماط الإنتاج والاستهلاك على السواء، ويمكن تحقيق تلك التغييرات بشكل فعال عند مشاركة الناس في صوغ الخطط والسياسات والبرامج وتنفيذها.

التمكين والنوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية:

يُعدُّ تمكين جميع أفراد المجتمع (الرجل والمرأة) الركيزة الأساسية لتطوير القدرات والمهارات التي لا يمكن إطلاقها لولا تمكينهم وفي ظل تحقيق معايير وأسس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإدماج النوع الاجتماعي في كل الخطط وبرامج التنمية الشاملة وتوعية المجتمع بقضايا النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في الأسرة والمجتمع ورفع قدراتها وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ويُعدُّ التمكين من أحدث طرق الإدماج الحديثة ووسائله، ونجاح برامج التنمية وضمان استدامتها وقدرة المجتمع على استيعابها لا يكون إلا بمشاركة كلٍ من الرجل والمرأة.

لذا غالبا ما يرتبط التمكين بالمساواة وما يترتب عليها من إتاحة الفرص العادلة للجميع في استخدام موارد المجتمع وعدم التمييز على أساس النوع مما يجعل لكل من الرجل والمرأة الحرية في العمل والإنتاج والحرية التصرف والرقابة مما يؤدي إلى دعم تنفيذ عملية التنمية المستدامة. (الزلب:2005).

المرأة والتمكين:

تجمع المواثيق الأممية والدولية للقرن الواحد والعشرين -من كل الدول والديانات والأحزاب والتنظيمات والتشريعات والقوانين- على أن تمكين الحياة الكريمة للإنسان لن تتم إلا بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات لضمان تحقيق التنمية المستدامة للأرض والإنسان، فهي تتحقق بالمشاركة الفعالة الحقيقية لهما من منطلق أنهما شريكان أساسيان في بناء المجتمعات وتنميتها.

ومن هذا المنطلق فقد أُقرت وصدرت العديد من القوانين والمواثيق العالمية والدولية والعربية والمحلية التي توكد أهمية مشاركة المرأة في بناء المجتمعات وتنميتها، كما نصت مواد الدستور اليمني والقوانين اليمنية على ذلك.

ضعف مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار

إن المرأة هي الشريك الأساسي للرجل في البناء والنهوض بتنمية المجتمع وصنع القرار وهو ما يجب أن يكون فعلياً على أرض الواقع. لقد أدى غياب المرأة عن دورها الحقيقي والفعلي إلى حدوث فجوات كبيرة وعميقة في عملية بناء المجتمع وتنميته.

وكان ذلك نتيجة للعديد من الأسباب والعوامل ومنها المعتقدات الدينية الخاضعة لتأويل بعض المعنيين بتفسير النصوص الشرعية وفقاً لفهمهم الخاص وبما يخدم أنانيتهم في كثير من الأحيان، فضلاً عن بعض العادات والتقاليد والأعراف والقوانين والتشريعات غير المنصفة للمرأة.

المرأة اليمنية في الماضي والحاضر:

لقد كانت المرأة اليمنية على مدى قرون من الزمن تقوم بدورها في بناء المجتمع وتنميته، وكان لدورها ومشاركتها وجود الدولة اليمنية الحضارية العريقة منذ آلاف السنين ومنها مملكة سبأ وحمير ومعين... إلخ. وقد اشتهرت المرأة اليمنية بوجودها ودورها في الحكم والسياسية والقيادة

مثل ملكة سبأ الملكة بلقيس في زمن النبي سليمان عليه السلام والملكة أروى بنت أحمد الصليحي في عهد الدولة الصليحية وغيرهن من النساء اليمنيات.

وخلال العقدين الماضيين تمكنت المرأة اليمنية من العودة تدريجياً إلى السعي في القيام بدورها ومشاركتها في بناء المجتمع، لكنها لم تتمكن من الوصول الفعلي إلى المشاركة الفعلية والحقيقية بالمستوى المطلوب، إنما تمكنت فقط من تحقيق بعض الحقوق والمشاركة الملموسة في قطاع التعليم والقطاع الصحي، والمشاركة في القيد والتسجيل في الانتخابات، في حين لازالت محرومة من حقها في سبر أغوار القطاع السياسي.

المشاركة السياسية للمرأة اليمنية:

تعد المشاركة السياسية للمرأة اليمنية دون المستوى المطلوب، فعلى الرغم من التقدم الذي شهده وضع المرأة اليمنية في مجالي الصحة والتعليم فإنه لا توجد مؤشرات مماثلة في مجال الميدان السياسي؛ فوضع المرأة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية بشكل عام -واليمنية بشكل خاص- هي من بين أدنى التقديرات في مناطق العالم.

يمكننا القول إنه توجد فجوة كبيرة جداً بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة اليمنية سياسياً؛ ففي الوقت الذي تحاول فيه الدولة اليمنية أن تلبي في دستورها وقوانينها متطلبات التوجهات والقرارات العربية والدولية، هناك -على صعيد الممارسة في الواقع- تفاوت كبير بين جوهر هذه التوجهات وواقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية؛ إذ إن ممارسة المرأة لدورها في الحياة العامة قد أصبحت ضرورة وطنية وإنسانية، ولتحقيق ذلك لابد من توفر الإرادة السياسية الداعمة لوصول المرأة إلى البرلمان وموقع صنع القرار لتتمكن من تقديم الدعم في المجال السياسي لأنها الأجدر على بناء النسيج المجتمعي، وستظل حقوق المواطنة ناقصة نقصاناً فاضحاً إذا لم يتم تمكين المرأة من المشاركة في مضمار الحياة العامة، كونه نقصاً في الممارسة الفعلية لا في التشريعات القانونية فقط.

تتعرض المرأة اليمنية في العصر الحديث إلى العديد من الممارسات والمعتقدات التي تضعف دورَها ومشاركتها في البناء والنهوض بتنمية المجتمع، ومن أهم تلك العوامل التفسيرات البشرية المغلوطة لما جاء في النصوص الشرعية بالنسبة للمرأة، ودعم التفسيرات المغلوطة بأحاديث موضوعة من مثل «ما فلح قوم ولوا أمرهم امرأة».

مفهوم تمكين المرأة:

هي العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تُكسبها المهارات والقدرات التي تُمكّنها من إدارة شؤون حياتها.

كما يُمكن تعريف تمكين المرأة بأنه العملية التي تؤدي إلى امتلاك المرأة للموارد وتطوير قدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بشكل أنسب لتحقيق مجموعة من الإنجازات وفقا لقدراتها المكتسبة، وهنا تتجلى أهمية توفر مجموعة من العناصر لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها ومنها: (الإدارة، الموارد، والغايات)، فالإدارة تُشير إلى قدرة المرأة على تحديد أهدافها الاستراتيجية التي تريد الوصول إليها في حياتها والتصرّف بناءً على تلك الأهداف واتخاذ القرارات بناءً على نتائج تلك الأهداف، أما الموارد فتُشير إلى التوقعات والجانب المادي والاجتماعي والبشري، وأمّا الغايات فتُشير إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي تبدأ من تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه وتنتهي بتحقيق مبدأ تمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القراد والمجال السياسي.

التعليم:

يُعدُّ التعليم الآلية الأفضل والعامل الأساسي لتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، والعنصر الأكثر قدرة على إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والأكفأ على تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها. ويواجه المعنيون بشؤون التعليم تحديات كبيرة عن طريق ردم الهوة الكبيرة بين الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة والأساسية وبين ما هو متوفر حالياً من الخدمات التعليمية كماً ونوعاً.

إن التعليم الذي ندعو إليه يجب أن يكون متحداً مع الممارسة، وأنه يعني إعادة تشكيل الوعي بهدف تمكين الناس من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الإنسانية والدعوة لمباشرتها بالفعل وتقنينها بصورة أدق وأكثر اتساقاً مما تشتمل عليه الدساتير، فالتعليم والتمكين -أي المعرفة والممارسة- لا ينفصمان، فلن تكون هناك أدنى فائدة من التعليم إلا إذا كانت تعني التحرر من الخوف والممارسة الفعلية للحقوق كجزء من الواجب والمسؤولية المدنية لكل مواطن .(النعيم ،36:2000).

وبسبب الأوضاع التي تعيشها اليمن من صراعات مستمرة على مدار (7) سنوات فقد أدت إلى انهيار النظام التعليمي الذي كان يتسم سابقاً بمؤشرات ضعف، ويعد انخفاض مستوى التعليم أحد أسباب انتشار الفقر، حيث إن ضعف التعليم يعدّ عاملاً ذا دور كبير في اتساع رقعة الفقر.

ويؤثر الفقر في مستوى الحصول على فرص التعليم، في ذات الوقت يعد التعليم الجيد مطلباً مهماً بالنسبة للفقراء لتدني فرص الحصول عليه بسبب ما يرافقه من تكاليف مادية لازمة لتلبية احتياجاتهم من مستلزمات وكتب واحتياجات أخرى، ويتجلى أثر الفقر على الطلاب الفقراء في عدم قدرتهم على التركيز ومتابعة الدروس المدرسية، نظراً لأنهم يعيشون في أماكن غير مناسبة للعيش، أو بسبب سوء التغذية لديهم لانعدام الأمن الغذائي.

واقع التعليم اليمن:

يُعدُّ التعليم عاملاً أساسياً لتحسين الظروف المعيشية وتحقيق الأهداف التنموية، فمؤشرات التعليم في اليمن متدنية جداً حيث ترتفع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع، وفي الآونة الأخيرة بسبب إرهاصات الأوضاع تدنت معدلات الالتحاق بشكل أكبر عن السابق فمثلاً في التعليم الأساسي (الصفوف 1-9).

هناك فجوة واسعة بين الذكور والإناث من حيث الالتحاق بالتعليم، لا سيما في المناطق الريفية، حيث يواجه التعليم كثير من التحديات والمعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهذا ناجم عن سوء توزيع الموارد بسبب اتساع رقعة الفساد المالي والإداري، والاستخدام غير الفعال للموارد المتاحة، والتوزيع غير المناسب للمرافق التعليمية الذي تتدخل فيه مجموعة من الاعتبارات خارج لائحة تنظيم المنظومة التعليمية، بالإضافة إلى نوعية التعليم.

يتصف الوضع التعليمي في اليمن بمؤشرات تُعدُّ الأسوأ في العالم من حيث ظاهرة التسرب، وارتفاع نسبة الأمية وبالإضافة إلى تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والجامعي مؤخراً، خاصة بين البنات، واتساع الفجوة في التعليم بين الذكور والإناث وكذلك بين الريف والمدن.

هناك ضعف في كفاءة استخدام الموارد وتوزيعها بالشكل الأمثل وتفسر من بعض الجهات بالشحة للموارد، بالإضافة إلى مشكلات توزيع المرافق التعليمية، ومحدودية مدخلات التعليم، وتدني نوعيتها، وضعف الإدارة التربوية، علاوة على المصاعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على منظومة التعليم.

وقد أشارت بعض التقارير ذات العلاقة بالتعليم في اليمن إلى أن حوالي نصف المواطنين اليمنيين في سن البلوغ ممن يحالفهم الحظ يمكنهم القراءة والكتابة، أما بالنسبة للأطفال ممن يلتحقون بالتعليم الأساسي فلا يتجاوزون (70%) في أحسن الحالات، وأقل من ربع فتيات المناطق الريفية في سن التعليم

الأساسي، وأقل من نصف العدد الإجمالي للفتيات في سن التعليم الأساسي.

وقد ساهمت الحرب والصراعات المسلحة في اليمن منذ عام 2015 حتى 2020 في تدمير العملية التعليمية، ويمكن الإشارة إلى حجم الأضرار التي لحقت بالتعليم العام على النحو الآتي (الخطيب، الريمي: 2021):

1 -التعليم للجميع: فشل اليمن في تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام 2015 رغم تلقّيها مساعدات بلغت حوالي 800 مليون دولار أمريكيّ.

2 -التنمية البشريّة: كان ترتيب اليمن (153) في العام 2015 في مؤشّر التنمية البشرية (HDI)، ثمّ احتلّت المرتبة (179) عام 2020 من أصل (189) دولة، وتشير التوقّعاتُ إلى أنّ اليمن لن تتمكّن من تحقيق أيّ هدف من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول العام 2030، كما لقي ما يقارب ربع مليون شخص حتفَه نتيجةً للقتال بشكل مباشر، ونتيجةً لعدم توفر الغذاء والخدمات الصحّيّة والبنية التحتيّة بشكلٍ غير مباشر. وقد شكّل الأطفالُ دون الخامسة (60%) من القتلى، وعوّق النزاعُ التنمية (21) عاماً حتى العام 2019، وفي حال انتهاء النزاع عام 2022 فإن التنمية ستتراجع (26) عاماً على مدى جيلٍ واحد.

3-الكتاب المدرسي: أدت الحرب إلى نقص في طباعة الكتاب المدرسي بسبب منع دخول الأوراق والقرطاسية والأحبار الخاصة بطباعته، ونتيجة لانعدام الموارد المالية الخاصة بالطباعة ووقف الدول المانحة للدعمِ فقد سبب ذلك ضرراً لأكثر من خمسة مليون طالب وطالبة في تعليمهم، وحرمانهم (56,565,868) كتاباً مدرسياً ما انعكس سلباً على سير العملية التعليمية في اليمن، وبلغ متوسط العجز السنوي في طباعة الكتب المدرسية حوالي (84%) بما يعادل نسخة واحدة من المنهج لكل (7) طلاب.

4-الكادر التربوي: بلغ عدد الكوادر التربوية والتعليمية المتأثرين بالحرب والذين توقفت مرتباتهم منذ العام 2016 حوالي (196,197) تربوياً أي ما نسبته (65%) من إجمالي الكادر التربوي في اليمن، وبلغ إجمالي الكادر التعليمي العامل في المنشآت المتضررة 90,189)) تربوياً، أي (29.7%) من إجمالي ذلك الكادر.

5-الخسائر المادية للتعليم العام بسبب الحرب: قدرت وزارة التربية والتعليم الخسائر المباشرة للأضرار التي لحقت بقطاع التربية والتعليم خلال الفترة 26 مارس 2015-26 مارس 2020 بنحو (3) تريليون ريال، كما قدرت إجمالي تكلفة الخسائر والأضرار المادية التي لحقت بقطاع التعليم

جراء استمرار استهداف المدارس والمنشآت التعليمية بـ(383.110.000) دولار.

6-الخسائر البشرية للحرب: بحسب تقرير للتحالف العالمي لحماية التعليم المعنون بـ«التعليم تحت الهجوم» (9 يوليو 2020) فإن أكثر من (5000) طالب ومعلم وأكاديمي تعرضوا للإصابات والقتل والأذى في اليمن خلال الفترة2015-2019، فضلاً عن (3.804) من الجرحى.

الفقـــــر:

المفهوم الاصطلاحي للفقر:

هو افتقار أفراد المجتمع إلى المتطلبات الأساسية المُتعارف عليها ضمن الإطار الاجتماعي السائد للأسرة والفرد، ويتمثل في العجز عن تلبية هذه الاحتياجات لدرجة عدم القدرة على تلبية احتياجات المأكل والمشرب والمسكن بشكل ينافي متطلبات الحياة الكريمة، كما أن للفقر مجموعة من المؤشرات تتعدى المؤشرات الاقتصادية مثل: تدهور الحالة الصحية، وانخفاض مستوى التعليم، وانتشار مظاهر السلوك المنحرف، وارتفاع معدل الجريمة، وانخفاض مستوى مهارات الأفراد، فضلاً عن انعدام فرص العمل.

ظاهرة الفقـــر:

الفقر ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية، وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال، لا يخلو أي مجتمع منها مع الاختلاف في درجات العوز والحاجة، وتشير بعض التقارير إلى أن خمس سكان العالم تم تصنيفهم بأنهم فقراء محرمون من الحد الأدنى لفرص العيش الكريم الآمن.

ورغم الاختلاف في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره، فإن تدني دخل الفرد وانعدامه يشكل المرتكز الأساسي لهذه الظاهرة، ويرافق ذلك ضعف القدرة على توفير متطلبات الحياة الضرورية من مأكل ومشرب وملبس، فضلاً عن المستلزمات الأخرى الضرورية مثل الدواء.

وتزداد وطأة ظاهرة الفقر في اليمن بسبب الصراعات المستمرة، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات التي تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وآثارها، وقد يتجاوز مفهوم الفقر البعد الاقتصادي ليمثل الجانب الاجتماعي والنفسي والثقافي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر.

ويعد الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة أحد عوامل تفاقم ظاهرة

الفقر، وقد أدى هذا الفساد إلى التفاوت الطبقي عن طريق ظهور الغناء الفاحش والفقر المدقع بين فئات المجتمع المختلفة، وغياب معايير المساواة في الحقوق، كما ارتبطت مشكلة الفقر برباط وثيق بتدهور الأداء الاقتصادي والسياسي مما تسبب في ظهور الاختلافات التي تحولت إلى نزاعات وصراعات مسلحة على مساحات كبيرة تسببت في توقف كثير من جهات العمل، وتدهور وضع الأراضي الزراعية والمزارعين، وزادت من نسبة البطالة والعاطلين عن العمل، وهذا بدوره أدى إلى تدهور في مستوى المعيشة بشكل عام، وإلى تردي الوضع الاقتصادي في شتى مجالات الحياة وألقى بظلاله على المواطنين، وفاقم انقطاع الرواتب من سوء الوضع الذي زاد من نسبة الفقر وفقدان الأراضي الزراعية والأصول والأعمال وتردي دخل الفرد بل وانعدامه في حالات كثيرة، وتدهورت الأوضاع المعيشية إلى أبعد حد، ثم تدهورت خدمات البنية التحية بشكل عام، فضلاً عن انتشار الأوبئة والأمراض وزيادة نسبة الوفيات بسبب الانشغال بإدارة الصراعات. إن هذا الأمر يستدعي حلولاً عاجلة لإنقاذ أفراد المجتمع؛ فقد أشارت تقارير دولية إلى أن أكثر من (20) مليونَ يمني معرضون لحالة مجاعة حتمية.

إضافة إلى ما سبق فإن استمرار الصراعات العنيفة في اليمن قد أدى إلى تعطل شديد في النشاط الاقتصادي وصادرات المواد، إضافة إلى حدوث أضرار بالغة في البنية التحتية وتعليق الخدمات الأساسية مما فاقم من ظاهرة النزوح وانتشار رقعتها وازداد الوضع سوءاً، ومن هنا لا بد من العمل على إيواء النازحين وتوفير أبسط مقومات الحياة لمختلف الفئات والشرائح، وحفظ كرامة الأفراد والأسر المتضررة ودعمهم في الوصول المتكافئ إلى الغذاء والسكن والحماية والصحة وجميع الحقوق التي تضمن حياتهم بكرامة وأمان. ولكي ينتهي الفقر يجب إنهاء الحرب والنزاعات المسلحة والبدء بلم شتات أفراد الشعب اليمني والدعوة إلى صلح وطني جامع لكل الأطياف والفئات المتصارعة، والعمل على تنفيذ مشاريع تنموية إعماريه في جميع المجالات لإنهاء معاناة الشعب اليمني وتوفير العيش الكريم تحت وضع آمن ومستقر.

أوضاع الفقر في اليمن:

يصل مؤشر فجوة الفقر إلى (*8.9%*)، وهو يعني وجود عجز بنسبة الفرد تصل إلى (*497*) ريالاً يمنياً شهرياً. وفي المتوسط، ينبغي أن يحصل الفرد الفقير على (*1.431*) ريالاً يمنياً شهرياً حتى يتمكن من الخروج من براثن الفقر. ويتطلب الاستهداف النموذجي للفقراء (*124.4*) مليار ريال يمني سنوياً

(نحو 4% من إجمالي الناتج المحلي) لسد الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر. (البنك الدولي يناير: 2010).

كما أشارت عدة تقارير دولية إلى أن شريحة واسعة من سكان اليمن بحاجة شديدة إلى الاحتياجات الأساسية، وأظهرت بعض التقارير أن (24.7) مليون، أي ما يمثل (80%) من السكان، بحاجة ماسة إلى المساعدات، وأن (16.2) مليونَ فردٍ بحاجة ملحة، وأن (4) ملايين فرد نزحوا من ديارهم نتيجة الصراع، يمثل الأطفال حوالي (74%) من إجمالي عدد النازحين، كما أن هناك (137.000) لاجئ أجنبي يعيشون على الأراضي اليمنية.

الشكل (4): يرتبط الفقر في اليمن بثمانية أهداف من أهداف الألفية

أسباب الفقر:

يُعدُّ الفقر نتاج جملة من العوامل الطبيعية والبشرية والسياسات المحلية والعوامل الخارجية التي تتضافر مجتمعة لتخلق بيئة مواتية لانتشار الفقر وزيادة حدته، وتختلف مظاهر الفقر من مجتمع لآخر حسب مجموعة من العوامل مثل مستوى توفير خدمات البنية التحتية وزيادة عدد الأُسر وكذلك المستوى التعليمي للأفراد والمنطقة الجغرافية.

ويعاني الفقراء من انعدام فرص العمل، وعدم امتلاك الموارد والأصول مثل الأراضي الزراعية والأموال، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وندرة الموارد المائية

واتساع هوة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع وعدم المساواة بين الجنسين، وتعد شريحة النساء والأطفال هي الأكثر تأثراً بالفقر لأنها الفئة الأضعف.

ومن أهم أسباب انتشار ظاهرة الفقر:

1 - انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري:

تراعي الأهداف الإنمائية للألفية هذا المفهوم الأوسع للفقر في أنه لابد من تجاوز مقاييس ربط الفقر بالدخل فقط؛ لأن الفساد المالي والإداري من مسببات الفقر الأساسية وانتشار رقعة الفساد، ويقوض دعائم التنمية، وينتهك حقوق الإنسان والأفراد والأطر القانونية.

ومن مظاهر الفساد نهب الميزانيات التي تُعتمد لمكافحة الفقر، كما يحد الفساد من إمكانية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الاستثمارات الداخلية والخارجية وجهود مكافحة الفقر وغيرها من الجهود المتعلقة بتعزيز التنمية.

إن انتشار رقعة الفساد يؤدي إلى فشل تنفيذ الخطط التنموية، كما يكرس زيادة رقعة الفقر، وعندما تستشري ظاهرة الفساد فإن آليات مكافحة الفقر، مثل الشفافية والمسائلة القانونية والمسئولية المؤسسية، تصبح معدومة.

وكما صرح علماء الاقتصاد والاجتماع فإن ضريبة الفساد دائماً يدفعها الفقراء؛ حيث يتم نهب عوائد الموارد الطبيعية لصالح أفراد محدودين على حساب أفراد المجتمع بأكمله.

2 - الحروب والنزاعات:

شهدت اليمن في الفترة الأخيرة تدهوراً في أداء الجانب السياسي أدى إلى اندلاع الصراعات وانتشارها، ونتج عنها نزوح السكان وتهجيرهم مما أدى إلى تدهور اقتصادي في شتى مجالات الحياة وألقى بظلاله على المواطنين بسبب تردي الأوضاع الأمنية.

وتعد ظاهرة النزوح وما يخلفه النازحون وراءهم من منازل ووظائف سبباً في انتشار الفقر بشكل كبير، لا سيما بين فئات المجتمع الأكثر ضعفاً، ويؤدي تدهور الوضع الأمني إلى انخفاض عدد المستثمرين، مما يترتب عليه ضعف في الاقتصاد وتدهور في مستوى العملة، بالإضافة إلى تردي مستوى تقديم خدمات البنية التحتية للمجتمع والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والمياه.

3 - السياسة العامة للدولة:

يمثل نظام الحكم للدولة عاملاً أساسياً لمحاربة الفقر أو لزيادة رقعته، فإذا كان كيان الدولة قائماً على نظام مدني يركن إلى القانون وحماية حقوق الأفراد، ويعمل على سن القوانين وتطبيقها التي توفر الفرص بالتساوي وتتيح الإمكانيات وتحد من الفقر وتعزز المساواة بين أفراد المجتمع بشكل عادل وتلغي التفاوت الطبقي وتسن القوانين واللوائح التي تعمل على تقويض الفساد، إذا كان كذلك فستكون الدولة مستقرة وتستطيع توفير الاستقرار لمواطنيها.

إن الدولة المدنية هي دولة حقوق بالدرجة الأولى وتركز على الاحتياجات الأساسية للفقراء وتوفر أكبر قدر من فرص العمل من خلال استغلال الموارد المتوفرة بشكل عادل لصالح أفراد المجتمع بالتساوي والمحافظة عليها.

وبالمثل إذا غابت الدولة، وسادت الفئوية والطبقية والمناطقية، وتلاشى دور القانون فإن الأوضاع ستزداد سوءاً وستنتهي الطبقة الوسطى وسيتضاعف عدد الفقراء وتشتد وتيرة التفاوت الطبقي.

4 - عدم المساواة والتفاوت الطبقي:

تشتد وطأة التمييز الطبقي بسبب الصراعات واستمرارها، ويظهر هذا التمايز في تفاوت مستويات دخل أفراد المجتمع، وكذلك التمييز بين الجنسين، والتمييز الطائفي والمناطقي.

بالنسبة لشريحة الأطفال، فإن أطفال الأسرة الفقيرة والمناطق الريفية هم أكثر تعرضاً للمشاكل الصحية ومنها نقص الوزن، وهم أقل حظاً بثلاث مرات في الالتحاق بالتعليم مقارنة بأطفال الأسر الغنية الذين يعيشون في المدن. أما بالنسبة للنوع الاجتماعي فإن معدل تسرب الفتيات من المدارس يفوق معدل تسرب الفتيان.

يؤدي التفاوت الطبقي إلى إضعاف إمكانية تمكين أفراد المجتمع من حصولهم على الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، كما أنه يودي إلى استغلال الأغنياء للفقراء بأبشع الصور، وتعمل الفئات المتسلطة والمنفردة بالقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على استئثار أعضائها لمواد البلد على حساب أفراد المجتمع، وتأسر الفقراء في حالة فقر يصعب الخروج منها.

5 - تدنّي الأجور وانخفاض معدل النمو الاقتصادي:

إن تدني الأجور يؤدي إلى انخفاض عدد القوى العاملة الخبيرة، وإلى

تدهور مستوى خدمات كل المؤسسات والهيئات ومخرجاتها، مما ينبني عليه ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي خلال فترة الأزمات، وارتفاع وتيرة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد في مستوى الدخل والأملاك وفرص الحياة الكريمة.

من الآثار الناجمة عن الفقر تدني مستوى الأجور الذي يؤدي إلى سوء التغذية الناتج عن الفقر الشديد، كما يصاحبه تدهور في صحة الأفراد الجسدية والنفسية، ويتسبب أيضاً أمراض قد تمنعهم من ممارسة مهام أعمالهم، فينتج عن ذلك نقص في عدد القوى العاملة التي تعد مصدراً للإنتاج وتساعد على رفع الإنتاجية، ينبق عنه انتشار البطالة والفقر كونها مشكلتين مترابطتين، وفي هذا السياق يشير البنك الدولي في أحد تقاريره إلى أن البطالة لا تعد السبب الأساسي للفقر بل انخفاض الأجور وما يترتب عليها من تبعات.

6 - زيادة عدد أفراد الأسرة:

تعد الأسرة الكبيرة أكثر من غيرها من الأسر تعرضاً لمشكلة الفقر، لا سيما إذا كان رب الأسرة هو المعيل الوحيد، نظراً لكثرة عدد أفرادها، ومن ثّمَّ زيادة متطلباتها، فيزداد الوضع صعوبة إذا لم يجد رب الأسرة فرصة عمل ذات دخل يتناسب مع مستوى هذه الاحتياجات.

7 - الزراعة التقليدية:

يمثل القطاع الزراعي نشاطاً مهماً في الاقتصاد إلا أنه يجابه مجموعة من التحديات، منها:

- شحة الموارد المائية وسوء استخدامها.
- النمو السكاني والانتشار العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- وعورة التضاريس وسوء البنية التحتية.

ومن أسباب تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي:

- نمطية الأساليب الزراعية المستخدمة التي توصف بالقديمة.
- شحة الموارد المائية.
- تقلبات الأسعار بالنسبة للبذور والوسائل الزراعية.
- عدم كفاية مستلزمات الإنتاج الزراعي.

8 - سُوء الحالة الصحيّة:

نظرا لتداعيات الوضع الراهن فقد انتشرت الأمراض، وتدهور مستوى خدمات المرافق الصحية، وزاد من سوء هذا الوضع الكثافةُ السكانية في بعض المدن نتيجة النزوح من المناطق التي تستعر فيها الصراعات، وكذا

انقطاع المرتبات عن موظفي الدولة، حيث إن أكثر من (50%) من المرافق الصحية لا تعمل أو أنها شبه متوقفة، بسبب نقص الإمدادات الطبية وهذا يحتاج إلى حوالي (12) مليونَ شخصٍ للتدخل في الخدمات الصحية للوصول إلى الحد الأدنى من الخدمات المنقذة للأرواح، وأصبح من الضروري الإسهام في توفير التكاليف التشغيلية للمرافق الصحية ودفع الحوافز لمقدمي الخدمات الصحية.

ويؤدي ضعف خدمات المرافق الصحية -بل وانعدامها- إلى مزيد من التحديات الوخيمة التي يواجهها الشعب اليمني الذي لا يستطيع أغلبه دفع تكاليف العلاجات، وبذا لا يستطيع المواطنون الحصول على الخدمات الصحية. لقد توقفت أغلب المرافق الصحية عن تقديم خدماتها بسبب تداعيات الوضع الراهن، إضافة إلى ما تسببه من تكاليف مالية إضافية بشكل يومي لتوفير العلاج اللازم.

يؤثر الفقر في الجانب الصحي فانعدام الدخل أدى إلى أن أغلب الأسر قد أصبحت تعيش في أماكن غير صحية مثل المنازل التي تعاني من تهديدات صحية غير سليمة، أو في مخيمات غير مجهزة بأدنى خدمات العيش، وهو ما جعل الأطفال يصابون بأمراض عدّة منها الحميات المختلفة ويعانون من الإسهال الشديد والالتهابات المعويّة والجفاف وغيرها من الأمراض بسبب البيئة الملوثة التي يعيشون فيها.

كما تتسبب طبيعة مستوى المساكن التي يفتقد أغلبها إلى التهوية الجيدة لساكنيها بالإصابة بأمراض متعددة مثل أمراض الجهاز التنفسي والكلى لانعدام الحمامات في بعض هذه المساكن، فضلاً عن انتشار أمراض مخيفة بشكل واسع مثل الملاريا وحمى الضنك والمكرفس والسّل وكورونا مؤخراً، ذلك أن آلاف الأسر تفتقد لمصدر الدخل المستمر، أو يعيشون في مساكن غير مؤهلة كأن تقطن عائلة كاملة في غرفة واحدة فقط، وهناك الآلاف من الحالات مثلها أو ممن يعيشون في مخيمات النزوح، حيث يكونوا أكثر عرضة للأمراض والأوبئة.

9 - الفقر والنوع الاجتماعي:

تعد النساء أكثر تعرضاً للفقر مقارنة بالرجال بسبب الحرب والنزوح، ونظراً للأعباء التي يحتملنها؛ فأغلبهن يصبحن فجأة من يعول الأسر بعد أن يتوفى رب الأسرة أو يُصاب فيكون مقعداً عاجزاً. وأحيانا تتعرض النساء والأطفال للموت أو الإعاقة أو الإصابة في مناطق المواجهات، بل وتصبح الكثير منهن عرضة لمخاطر جمة مثل التحرشات والمضايقات، ويستغل الكثيرون من

عديمي الضمير وضعهن بصور بشعة، والأسعد حظ منهن يقبلن أي عمل مقابل أجور زهيدة أقل عادة من أجور الرجال في المهن لوظائف المختلفة. وقد تسببت الأوضاع الحالية والمتردية للنساء في اليمن أن صار أغلبهن بحاجة ماسة إلى العمل بجانب وجود نسبة كبيرة من النساء غير المتعلمات مما يصعّب حصولهن على عمل مناسب، فيقبلن بالعمل في مهن بسيطة ومتدنية للحصول على قليل من الأجر لا يكفي في كثير من الحالات لمتطلبات أسرهن الأساسية.

كما أن لاتساع رقعة الفقر آثاراً وخيمة على الأطفال، إذ يعاني أغلب أطفال اليمن من سوء التغذية، خاصة الأطفال الرضع الذين هم معرضون لأن يصابوا بالتهابات الجهاز التنفسي أو بأمراض وبائية التي قد تسبب لهم أضراراً قد تستمر معهم مدى الحياة وتؤثر على أجسامهم وحالاتهم النفسية والتوافقية مستقبلاً، فضلاً عن الأثر العام لسوء التغذية على مستوى أداء الأطفال بشكل إيجابي في المدارس، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجيتهم مستقبلاً.

آثار الفقر:

أكد علماء علمي النفس والاجتماع على ضرورة التركيز على ظاهرة الفقر، وأشاروا إلى أن هناك اختلافاً كبيراً في مستويات الأطفال الذهنية تبعاً لاختلاف مستويات أسرهم الاقتصادية، حيث إن معظم الأطفال الذين ينتمون إلى أسر ذات مستويات اقتصادية متدنية يحصلون على درجات تحصيلية أقل في الاختبارات المدرسية من الأطفال الذين ينتمون إلى أسر تتمتع بمستويات اقتصادية مرتفعة.

كما استنتج العلماء من التجارب أن هناك تفاوتاً في مستوى قدرة الأطفال على اكتساب المهارات السلوكية والمهنية، إذ إن الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر الأكثر فقراً هم أكثر عرضة لاكتساب السلوك العدواني، وأكثر جنوحاً إلى ممارسة العنف، كما أنهم الأكثر تسرباً من مراحل التعليم المختلفة، مما يجعلهم أكثر عرضة للبطالة مستقبلاً.

وذكر العالِم (ماسلو) من خلال هرمه للاحتياجات البشرية أن حاجات الإنسان الأساسية رتبت تبعاً لأولويتها الملحة، بداية من الحاجة إلى الغذاء والمشرب والمسكن والنوم (الحاجات الفسيولوجية)، ثم إلى الإحساس بالأمان وبعدها الانتماء للبيئة والمجتمع، وتدرج بها حتى وصل إلى حاجات الفرد الأخرى مثل التقدير وتحقيق الذات وغيرهما.

وأكد (ماسلو) على عدم قدرة الأفراد على إشباع حاجتهم العليا مثل التقدير وتحقيق الذات إلّا بعد إشباع حاجاتهم الأساسية المتمثلة في المأكل والمشرب والمأوى وغيرها، وهذا يُفسر ما ينعكس في نفسيات أغلب الفقراء الذين ينحرمون من القدرة على توفير متطلباتهم الأساسية وما يتولد عنها من مشاعر الإحباط والاكتئاب واليأس، وقد تتفاقم لدى بعضهم بسبب المعاناة فتنشأ مظاهر سلبية أخرى أشد خطورة مثل ضعف الشعور بالانتماء للأسرة والمجتمع، ومشاكل التفكك الأسري، وتشتد خطورة المظاهر السلبية للفقر باتساع الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، بتفاوت طبقي وظهور الغناء الفاحش والفقر المدقع، مما يؤدي إلى مزيد من مظاهر الانحرافات السلوكية والقيمية كاستغلال الفقراء بأبشع الطرق التي قد تصل إلى جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية وإلى انتهاكات إنسانية متعددة بحقهم، أي أن ظاهرة الفقر تشكل تحدياً أخلاقياً قد يصعب تجاوزه في كثير من الأحيان.

وهذا يوضح بجلاء أهمية إيجاد الحلول الجذرية لانتشار ظاهرة الفقر، والعمل على تجنيب الكثير من المشاكل الشخصية والأسرية والاجتماعية المتفاقمة. وتعد ظاهرتا التجارة بالأعضاء البشرية والاتجار البشر أبشعها، فضلاً عن التشرد والتسول وما ينتج عنهما، كما أن من آثار انتشار ظاهرة الفقر على الأطفال تعرضهم للإيذاء والاستغلال الجسدي والمادي وهم أكثر عرضة لذلك، فضلاً عن انتشار سلوكيات غير سويّة لدى الفقراء أنفسهم لكسب الطعام والمال كالسرقة وغيرها من الجرائم الأخرى.

علاقة التمكين بالقضاء على الفقر وتحقيق العمالة التامة والإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق:

1. التمكين والقضاء على الفقر:

لكي يتم تحقيق هدف الحد من الفقر ينبغي مشاركة أفراد المجتمع –لا سيما الفئات الأضعف- بشكل فاعل بوصفهم الأقدر على تحديد مسبباته وطرق معالجتها.

2. التمكين وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق:

إن توفير العمالة وفرص العمل اللائقة وسيلتان لهما أهمية حاسمة في تحسين مستويات المعيشة، وبوسعهما أن يكونا عنصرين ضروريين من عناصر الإدماج الاجتماعي والتمكين، شريطة أن يحققا أجراً كافياً ودخلاً مأموناً، وكذلك إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية.

3. التمكين والإدماج الاجتماعي:

ويتم تفعيل الإدماج الاجتماعي لتمكين الأفراد بشكل متساوٍ دون أي تمييز من خلال إتاحة فرص العمل اللائق والتمتع بالخدمات الأساسية والمشاركة التامة في الحياة السياسية والاجتماعية. (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: 2013).

التحديات التي تواجه التمكين المجتمعي

مفهوم التحديات:

يقصد بالتحديات أنها تلك التغيرات الحاصلة في البيئة المجتمعية التي تؤثر عليه بأوزان وأشكال مختلفة، وتشكل ضغوطاً وهموماً مستمرة، تتزايد كلما تزايدت تلك الضغوط والتهديدات؛ إذا لم تكن استجابة المجتمع موازية لها، فضلاً عما تتيحه تلك التغيرات من إمكانات وفرص عديدة تمكنه من مواجهتها.

أولاً: تحديات تمكين أفراد المجتمع اليمني:

- عدم إشراك المجتمع في تحديد احتياجاته واستقلاليته في صياغة خطط التنمية المحلية وتنفيذها.
- النزاعات وعدم الاستقرار السياسي.
- غياب الحكم الرشيد.
- تدني كفاءة الأجهزة التنفيذية المحلية.
- عدم شمولية المخططات والسياسات التنموية المحلية.
- ضعف دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في البناء التنموي.
- الفقر وانتشار الفساد المالي والإداري.
- المعتقدات المغلوطة.
- العادات والأعراف الدخيلة على العادات والتقاليد اليمنية الأصيلة.
- ضعف التعليم وانتشار الأمية.
- استمرار التخبطات السياسية والنزاعات والحروب والصراعات.
- المعوقات الاجتماعية والثقافية.
- المعوقات الاقتصادية.
- عدم تمثيل الفئات الضعيفة (الأكثر فقراً) في عمليات اتخاذ القرار.
- التمييز وعدم تحقيق المساواة والتكافؤ، إلى جانب انعدام الجدية لدى

سلطة القرار في الدولة والحكومة في منح المرأة حق المشاركة في النهوض بتنمية المجتمع وصنع القرار.

- عدم تمكين المرأة من ممارسة الحقوق والمشاركة الحقيقة فعلياً في جميع المجالات وبالذات مواقع صنع القرار.
- ضعف آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وضعف قوانين الأحوال الشخصية.

ثانياً: تحديات منظومة التعليم في اليمن:

تتمثل منظومة تحديات التعليم في اليمن في تحديات داخلية وخارجية، فالتحديات الداخلية للتعليم هي العوائق والهموم التي تعاني منها نظم التعليم في اليمن الناتجة عن الظروف الداخلية لهذا النظام التعليمي أو ذاك وهو في سبيله للقيام بوظائفه في اتجاه تحقيق أهدافه التربوية، حيث تضغط هذه التحديات على نظم التعليم وتدفعها نحو تغيير نفسها شكلاً ومضموناً، وتجديد أساليبها ووسائلها، والتسلح بكل ما هو جديد ومستحدث في ضوء التجارب أو الاتجاهات التعليمية المعاصرة حتى يتمكن التعليم في اليمن من القيام بمهامه وأدواره التي تمكن المجتمع من مواجهة تحدياته بقدرة وكفاية عاليتين.

أما التحديات الخارجية للتعليم في اليمن فهي ما يشهده المجتمع اليمني من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية... إلخ، ومن أبعاد مؤثراتها المختلفة، سواء المحلية الناجمة عن ظروفه وموارده وقواه أو الدولية والإقليمية الناجمة عن الثورة العلمية والتقنية وثورة المعلومات والاتصالات التي تترجم تلك التغيرات إلى أعباء ومطالب تُلقى على التعليم كي يستجيب لها... يتبناها في فلسفته وأهدافه، ويعكسها في خططه وبرامجه، حتى يقوم بأدواره ومسؤولياته المنوطة به للتغلب على تلك الضغوط والتحديات، وتمكين المجتمع من تحقيق ما يصبو إليه من تطور وتقدم. بمعنى أن تحديات المجتمع تترجم وتتحول إلى تحديات محيطة بالتعليم، تدفعه كي يستجيب لها، لتمكين المجتمع من مواجهة تلك التحديات، ويصبح التعليم الجسر الذي تعبر عليه الشعوب إلى تحقيق أمانيه من تقدم وازدهار. (الحاج، 2007: 166).

ومما يعقد من أوضاع التعليم ويزيدها سوءاً أن جهود الإصلاح واستراتيجيات تطوير التعليم جاءت مجزأة لا رابط بينها، وغالباً ما اقتصرت على جوانب معينة من هذا التعليم أو ذاك؛ لذلك كان طبيعياً أن تباينت الرؤى والمنطلقات،

وتعارضت المسارات، وتناقضت الأساليب والوسائل، ومن ثم جاءت النتائج مخيبة للآمال، بل لم تحرك الأوضاع الراكدة أنواع التعليم مما عقد من مشكلات التعليم واستفحل أثرها في كل جنباته في ظل تجاهل سياسي، وغياب الرقابة، وعجز كبير في الموارد المادية والبشرية... الخ.

وإذا ما استمرت الأوضاع الحالية؛ فإن مستقبل التعليم في اليمن سيكون حرجاً للغاية إذا لم يولَ تطوير التعليم الأولوية القصوى من اهتمام الحكومة والمجتمع كله، وإذا لم يتم إعادة النظر جذرياً في كل الجهود الحالية لإصلاح التعليم وتطويره، والعمل الجدي والجديد لإيجاد رؤية شاملة لتطوير التعليم باستراتيجية بعيدة المدى تتناول كل أنواع التعليم في كل متكافل ومنسجم في ضوء التحديات التي تواجهه اليمن من أبعادها الدولية والإقليمية المتسارعة، وتوفير كل أنواع الدعم والرعاية رسمياً وشعبياً؛ كي يتبوأ النظام التعليمي مكانه الطليعي في قيادة التغيير في المجتمع، والالتحام بفاعلية في دفع عمليات التنمية المنشودة لليمن.

ويمكن تصنيف تلك التحديات على النحو الآتي:

أولاً: التحديات الداخلية التي تواجه التعليم في اليمن:

- الاضطرابات الأمنية واستمرار الصراع.
- انتشار ظاهرة التسرب من التعليم بجميع مراحله بسبب اتساع رقعة الفقر.
- وضع المباني الدراسية غير المناسب.
- عدم توفر الوسائل التجهيزات المدرسية.
- تحولات بعيدة المدى في بناء المناهج والمحتوى وفي طرق التدريس والتقويم وسبل تنفيذها.
- انعدام النفقة التشغيلية للمرافق المدرسية في القطاع العام.
- تكاد حقوق المعلم أن تكون معدومة.
- نمطية الإدارة المدرسية والتعليمية.
- مركزية القرار بيد الجهات العليا.
- ضعف التحاق الفتيات.
- تفشي ظاهرة الأمية.
- ضعف الإعداد والتأهيل للعمل واحتياجات التنمية.

ثانياً التحديات الخارجية التي تواجه التعليم في اليمن:

- تغيرات النمو والحركة السكانية وزيادتهما.
- التطور المذهل في التدفق المعرفي والعلمي والتقني.
- التحول الجذري في مفاهيم التنمية ومضامينها.
- التطور المتسارع في وسائل الإعلام والاتصال.
- تولي الشركات الكبرى مسؤولية التعليم والتدريب.
- تزايد وقت الفراغ.
- التوجه نحو مجتمع المعرفة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن التعليم في اليمن -بوضعه الراهن- غير قادر على مواجهة التحديات المذكورة آنفاً كونه بعيداً عن قضايا المجتمع وهمومه، بل وأمسى عبئاً ثقيلاً على خطط التنمية، وسبباً رئيساً في تفاقم أزمة سوق العمل.

التجارب التنموية:

تجربة: قطر (رؤية التنمية المستدامة 2030)

الأبعاد التنموية التي ركزت عليها رؤية قطر والحلول التي تم وضعها:

التحديات

هناك تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسسية

- تحديات اجتماعية.
- تحديات اقتصادية.
- تحديات بيئية.
- تحديات مؤسسية.

الأهداف

1. تهدف الرؤية إلى تحويل قطر بحلول العام عام2030م إلى دولة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل.

الاستراتيجيات المعتمدة

- البعد الاجتماعي:

إنشاء لجنة للسكان، واقتراح حلول لعملية الإصلاح، والتحكم

بالنمو في الحضر، والتشجيع على العمل في القطاع الخاص، وإنشاء مراكز صحية وربطها بالبحث العلمي.

- البعد الاقتصادي:

رفع الأجور، ووضع قوانين تسهيل التمويل العقاري، والحد من نمو السيولة، وتشجيع عملية البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

- البعد البيئي:

سن القوانين، وبناء الآبار، واستخدام تقنيات حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات، ودعم الشركات، وتأسيس مؤسسات بيئية، ورفع مستوى الوعي.

-البعد المؤسسي:

وضع آليات قانونية، وإرساء ثقافة التنمية المستدامة، والاهتمام المتزايد بالبحث العلمي، وتقديم الحوافز للعلماء، وتشجيع القطاع الخاص بفتح مراكز بحثية.

(رؤية قطر الوطنية 2030م، الأمانة العامة للتخطيط التنموي ص ب 1800جامعة فرجينيا كومنويلث قطر).

ماليزيا (أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا)

التحديات:

توجد تحديات داخلية وخارجية منها ما هو متعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع الصادرات وتكدس السلع الناتج عن طبيعة الاقتصاد الماليزي المعتمد على المحيط الخارجي.

- الجانب الاجتماعي:

- التعدد العرقي (Ethnic) واختلاف الأجناس والتنوع الاجتماعي.
- عدد الصينين أكثر من الملاويين الأصليين الأمر الذي أحدث انعداماً في الثقة.

- الجانب الاقتصادي:

- التجار الصينيون هم الفئة الغالبة.
- الاضطرابات العرقية.
- فقر الأقليات التي همشها الاستعمار الإنجليزي.
- تضخم الفساد والبطالة وتدهور المستوى المعيشي.
- الاقتصاد المعتمد على تصدير المواد الأولية بطيئة التجدد.
- تبنت ماليزيا سياسة الإنتاج الاقتصادي الذي يعتمد على السوق الدولي

والتجارة الدولية، فمن الطبيعي أن تتأثر بأي تغيرات خارجي بالسلب أو بالإيجاب.

- ضعف كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عدمها.
- زيادة ضغوط التضخم التي تتطلب من السلطات رفع معدلات الفائدة لامتصاص المستوى المرتفع للسيولة.
- نقص العمالة غير المدربة نظراً لعدد السكان الكبير، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكلفة الإنتاجية.

- الجانب السياسي:

- الفساد السياسي.
- توريث السلطة على مستوى الولايات.
- المعوق الاجتماعي (التعدد العرقي السائد في المكونات والتركيبة الاجتماعية الماليزية وتنوعه).
- تجد الدولة الماليزية نفسها بين إلزامية قبول بعض المطالب وبين مشكلة تهميش فئة عقائدية على حساب فئة أخرى مع استحالة تلبية جميع المطالب الفئوية نظراً للتعدد العقائدي الكبير.
- معوقات تتعلق بالاستعمار البريطاني (ترك الاستعمار تشويهاً في البنية السكانية والاجتماعية في ماليزيا وعملت على تفكيك البنية الاجتماعية وأثارت الاختلافات بين الأعراق (الملايو - الصينيون - الهنود).

- الجانب البيئي:

- النمو الديموغرافي أمام توفير بيئة ملائمة.
- خسارة المساحات الخضراء بسبب النشاط الصناعي والعمراني.
- أزمة المياه العذبة.
- تلوث الهواء بسبب السيارات القديمة والحجم الهائل من النفايات الطبية.
- حرائق الغابات.

الأهـــداف:

- نقل المجتمع والاقتصاد إلى الريادة.
- الإنسان هو محور التنمية.
- العودة بالإنسان إلى المعنى الحقيقي للإسلام.
- الرفاه المعيشي للمواطن.
- التوازن والشمولية في النهضة الاقتصادية.
- توفير الأمن الغذائي وحق تملك الأراضي وضمان تكوين جيل جيد متميز.

- حماية حقوق المرأة والأقليات.
- ترسيخ القدرة الدفاعية للوطن.
- مكافحة الفقر والبطالة.

ركزت التجربة الماليزية على الاستراتيجيات الآتية:

- رأس المال البشري المؤهل هو الأهم من أجل تحقيق التنمية الشاملة.
- تكييف التجارب والنجاحات بما يلائم خصوصية المجتمع المحلي من موارد وقيم ومبادئ، حيث جمعت بين الحداثة والإسلام.
- إيجاد ديموقراطية توافقية واستيعاب للنوع الاجتماعي (سياسة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية).

الأبعاد التنموية التي ركزت عليها ماليزيا لإنجاح التنمية.

✦ المستوى السياسي:

- التعددية والمنافسة الحزبية.
- تطبيق معايير الحكم الرشيد.
- استقلالية القضاء وسيادة القانون.

✦ المستوى الاقتصادي:

- إنشاء البنك الإسلامي.
- التحرر من تبعية النظام الرأس مالي.
- الخطة الخمسية.
- سياسة الخصخصة.
- سياسة واوسان رؤية 2020 (سياسية قومية تهدف إلى تنمية ماليزيا).
- القومية الماليزية والعيش المشترك وتقوية الشعور بالدولة.
- تشجيع المشروعات الخاصة والتصنيع وتطوير التكنولوجيا.
- تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة من خلال بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.
- التركيز على قوى الدولة في الاقتصاد والسياسة.
- نقل تجارب اليابان وكوريا (وضع سياسات مالية واقتصادية ونقدية تراعي خصوصية الظروف الماليزية).

✦ الجانب الاجتماعي:

وضعت ماليزيا آليات للاهتمام بالجانب الاجتماعي والإنساني (الأمن الإنساني) تعليمية وحضارية وعيشاً كريماً، ومنها:

- التعايش المشترك.

- رأس المال البشري والتعليم.
- مكافحة البطالة والفقر.

✦ الجانب البيئي:

- التشديد والرقابة والقوانين لحماية البيئة والمحيط الحيوي للمواطنين.
- إعادة تدوير المياه المستعملة وإنشاء محطات تحلية لمياه البحر.
- انحسار الموارد الطبيعية بسبب التوسع السريع في صناعة الأخشاب.

عوامل نجاح التجربة الماليزية:

- وجود مناخ سياسي ملائم يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.
- المفاوضات والتشارك في اتخاذ القرارات السياسية.
- رفض الحكومة تخفيض النفقات لمشروعات البنية الأساسية.
- تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأسمال البشري وتحسين أحوال المعيشة والصحة والتعليم.
- الاعتماد على الموارد الداخلية.
- التعامل الحذر مع الاستثمار الأجنبي وفق شروط لصالح الاقتصاد الوطني ومنها عدم منافسه الإنتاج المحلي.
- التنوع في البنية الصناعية والانفتاح الحذر على العالم الخارجي.
- وجود رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية.
- الشركات التي يصل رأس مالها إلى (2) مليون دولار يسمح لها باستقدام (5) عمال لشغل الوظائف.

(أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا 2019دراسة تحليلية في (الخلفيات - الأسس – الآفاق).

الإمارات (رؤية التنمية المستدامة 2030)

التحديات:

أولاً: تحديات التنمية التعليمية المستدامة (البعد التعليمي).

ثانياً: تحديات التنمية الاجتماعية المستدامة وآليات تحقيق الأهداف (البعد الاجتماعي).

ثالثاً: تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة وآليات تحقيق الأهداف (البعد الاقتصادي).

الأهـــداف:

1 - وضع سياسات مؤسسية لبناء أسس تعليمية وتربوية لكل الأفراد من مرحلة التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي وإيجاد خيارات التمويل المتاحة وتنفيذها خلال فترة زمنية محددة بهدف تحقيق قاعدة تعليمية قوية وجيل واعٍ ومتعلم وكفؤ.

2 - إطلاق برامج ومبادرات حكومية توعوية لتوعية أفراد المجتمع بأهمية العمل المناخي والحفاظ على البيئة على المستوى القومي بهدف الحفاظ على البيئة وتدارك المخاطر البيئية المختلفة.

3 - سن قوانين تفرض المساواة الاجتماعية بين الجنسين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعمل على تطبيقها بهدف المساواة في الحقوق والمسؤوليات وعدم التمييز بين الجنسين.

4 - تشكيل لجان اقتصادية وبحثية متخصصة لإجراء البحوث والدراسات من أجل تحديد جميع أوجه الموارد الوطنية المتاحة وغير المستغلة، وتحديد الطريقة المثلى لاستغلالها بهدف الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة وإنفاقها في سبيل تحقيق تنمية وطنية مستدامة.

الاستراتيجيات:

- البعد الاقتصادي:

- الاستراتيجية الوطنية المستقبلية للأمن الغذائي (2018م).
- برنامج تسريع تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة (2018م).
  منصة «وادي الغذاء المستقبلي».
- «مبادرة مساعي الخير» (2018م).
- «سياسة تحفيز القادرين على العمل» (2017م)

- البعد التعليمي:

- سياسة الطفولة المبكرة (2018م).
- إطار سياسة التعليم الدامج (2018م).
- اهتمت وزارة التربية والتعليم بتطوير البيئة التعليمية الذكية.
- اعتمد مجلس الوزارة ميزانية اتحادية قياسية (180) مليار درهم (49 مليار دولار أمريكي) للسنوات الثلاث.
- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عالمياً في مؤشر (عدد) الطلبة الدوليين وفقاً لتقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية لعام (2018م).

- البعد البيئي

- إطلاق مشروع المناخ (2018م).
- اعتماد الخطة الوطنية للتغير المناخي (2050م).
- إطلاق البرنامج الوطني للتكيف مع التغير المناخي (2017م).
- برنامج إدارة الطلب على الطاقة والمياه (2050م).
- تنفيذ استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات (2036م).

- البعد الاجتماعي:

- إصدار قانون بزيادة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي ليصبح (50%).
- إصدار قانون المساواة في الأجور والراتب بين الجنسين.
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها (2015 – 2021م).
- إطلاق مؤشر التوازن بين الجنسين (2017م).
- إطلاق سياسة إعادة توزيع المواطنين (2018م).
- البوابة الإلكترونية الموحدة للتوظيف الذاتي لأصحاب المهارات (2018م).

السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة) 2017م.

(التجربة الإماراتية، الأمانة العامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، صندوق بريد: 127000 ديب، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018م).

السعودية (رؤية التنمية المستدامة 2030)

التحديات

- الجانب الاقتصادي.
- الجانب التعليمي.
- الجانب الصحي.
- الجانب البيئي.
- قلة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- ارتفاع معدل البطالة من الأيدي السعودية.
- قلة الكفاءات من الأيدي العاملة السعودية.
- الاعتماد على النفط كونه نشاطاً اقتصادياً رئيساً وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وعدم تنوع مصادر الدخل وانعدام المساواة بين الجنسين.

أهم الأهداف:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمان المعتمرين من 8)) مليون إلى (30) مليون معتمر.
- تصنيف (3) مدن سعودية بين أفضل (100) مدينة في العالم.
- ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (2.9%) إلى (6%).
- ارتفاع نسبة ممارسي الرياضية مرة واحدة -على الأقل- أسبوعياً من (13%) إلى (40%).
- الارتقاء بمؤشر المال الاجتماعي من المرتبة (26) إلى المرتبة (10).
- تخفيض معدل البطالة من (11.6%) إلى (7 %).
- ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (20%) إلى (35%).
- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (22%) إلى (30%).
- ارتفاع حجم الاقتصاد وانتقاله من مرتبة (19) إلى المرتبة (15) الأولى على مستوى العالم.
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (40%) إلى (75%).
- رفع قيمة أصول صندوق الاستثمار العامة من (600) مليار إلى ما يزيد عن (7) تريليونات ريال سعودي.
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (3.8%) إلى المعدل العالمي (5.7%).
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (40%) إلى (65%).
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من (16%) إلى (50%)على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (163) مليار إلى (1) تريليون ريال سنوياً.
- رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (6%) إلى (10%).
- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من (1%) إلى (5%).

الاستراتيجيات:

بتنفيذ عدد من البرامج منها على سبيل المثال:

- **برنامج إعادة هيكلة الحكومة.**
- **برنامج تحقيق التوازن المالي.**
- **برنامج إدارة المشروعات.**
- **برنامج مراجعة الأنظمة.**
- **برنامج قياس الأداء.**
- **اعتماد ثقافة الأداء مبدأ للأعمال.**
- **برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية.**
- **برنامج التحول الوطني.**
- **برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.**
- **برنامج التوسع في التخصيص.**

(رؤية السعودية 2030 (www.vision2030.gov.sa)

تجربة: مصر (رؤية التنمية المستدامة 2030)

التحديات

تمثلت أهم التحديات التي وردت في خطة مصر التنموية في الآتي:

أثرت انعكاسات الأوضاع الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري سلباً في:

1 - **حركة المرور في قناة السويس.**

2 - **قدرة الصناعات المصرية على النفاذ للأسواق العالمية.**

3 - **أثرت الأوضاع الداخلية على قطاع السياحة بشكل كبير الأمر الذي أفقد الاقتصاد المصري موارد كانت مضمونة ومتزايدة من النقد الأجنبي بشكل كبير في تمويل الاحتياجات التنموية للبلاد.**

4 - **ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة بنسبة (11,5%) من إجمالي الناتج المحلي.**

5 - **زيادة نسبة الدين العام لتصل إلى (94%) من إجمالي الناتج العام.**

الأهداف

تناول التقرير أهم المبادرات التي أطلقتها الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يمكن عرضها فيما يلي:

- **الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.**

- الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.
- الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع.

الاستراتيجيات

التركيز على تحقيق التنمية وفقاً للأبعاد الآتية:

- البعد الاقتصادي:

المحور الأول: التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: الطاقة.

المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي.

المحور الرابع: الشفافية وكفاءه المؤسسات الحكومية.

- البعد الاجتماعي:

المحور الخامس: العدالة الاجتماعية.

المحور السادس: الصحة.

المحور السابع: التعليم والتدريب.

المحور الثامن: الثقافة.

المحور التاسع: البعد البيئي.

المحور العاشر: التنمية العمرانية.

(التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 www.sdsegypt2030.com)

تجربة: العراق (التنمية الاقتصادية)

صاحب الاقتصاد العراقي مجموعة من التحديات من أبرزها: الاختلالات الهيكلية، عدم الاستقرار السياسي، تحديات الفساد والفقر. في المقابل يمتلك العراق مواردَ طبيعية هائلة مثل النفط والغاز والمعادن، ويمتلك أيضاً ثروة بشرية كبيرة؛ وعليه ينبغي التركيز على الآليات الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع الاستراتيجيات الآتية:

1. زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي لا سيما في القطاعات غير النفطية.
2. ضمان التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة.
3. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية وتقليص الاستيرادات.
4. التطبيق المكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.

5. تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية أو المرافق العامة وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات.
6. توفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص على أساس الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.
7. تعزيز سلطة القانون والتعجيل بإنهاء دور التنظيمات المسلحة والمليشيات التي شاركت في إشاعة الفوضى والتخريب والقتل وتعطيل العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
8. اتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق.

التعقيب على التجارب التنموية

التجارب التنموية في كلٍ من (قطر - مصر– الإمارات - السعودية - العراق - ماليزيا)

بالنسبة لتجربة قطر التنموية هناك تشابه كبير بين تحديات عملية التنمية في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي من حيث اعتمادها الأساسي على النفط في اقتصادها القومي، وبالرغم من العائد الضخم لدولة قطر، من ثرواتها -وأهمها النفط والغاز- مقارنة بعدد السكان الضئيل وبما يمثل ارتفاعاً كبيراً في متوسط دخل الفرد، فإن التنمية الشاملة المستدامة تقوم على التوازن في عوامل نهوضها.

واجهت دولة قطر تحديات ومعوقات للتنمية كان من أهمها الاعتماد الكلي على النفط والغاز وعدم وجود استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وضعف منظومة البحث العلمي والتطوير، ولمواجهة هذه التحديات فقد ابتكرت قطر استراتيجيات فعالة للسير في مواجهة عقبات عملية التنمية المستدامة كان أهمها وضع آليات اقتصادية متنوعة وتعزيز قطاعات التصنيع والبناء والخدمات المالية، وإرساء ثقافة التنمية المستدامة، والاهتمام المتزايد بالبحث العلمي وتقديم الحوافز للعلماء وتشجيع القطاع الخاص بفتح مراكز بحثية.

أما بالنسبة لماليزيا وتجربتها النموذجية في التنمية فيختلف الحال كثيراً عن الدول العربية، بل إنها من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة للدول المذكورة ولكل دول العالم الثالث بحيث يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية في الاقتصاد والتمييز الطبقي

والطائفي؛ فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنيات الصناعية في منطقة جنوب شرق آسيا، لسبب جوهري أنها جعلت حق المواطنة للجميع يكفله القانون بغض النظر عن الدين أو الانتماء أو أي اعتبارات أخرى. وقد واجهت التحديات عن طريق إعطاء التعليم حصة الأسد من التنمية الشاملة، والاهتمام برأس المال البشري المؤهل، وعن طريق تكييف التجارب والنجاحات بما يلائم خصوصية المجتمع الماليزي، وعلى إيجاد ديموقراطية توافقية، واستيعاب للنوع الاجتماعي في التنمية. وقد انتهجت لتحقيق ذلك آليات عملية وفق تخطيط علمي موحد مثل: استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، استراتيجية الاعتماد على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات والعديد من البرامج المحلية لتنمية الأفراد.

أما الإمارات العربية المتحدة فقد مرت بتحول عميق من منطقة فقيرة وإمارات صحراوية صغيرة إلى دولة حديثة ذات مستوى معيشة عالٍ؛ بل وأصبحت في الحاضر ضمن المراتب الأولى عالمياً من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية، يرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضخامة مواردها الطبيعية من النفط. وكغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي كان من التحديات الأساسية للتنمية المستدامة في الدولة هو الاعتماد الكلي على النفط وضعف تأمين مصادر مستدامة للغذاء، إلى جانب تدني مستوى جودة التعليم وضعف مستوى تمثيل المرأة في المجتمع، ومن هنا مارست دولة الإمارات سياسات تنموية نموذجية مقارنة ببقية دول المجلس، حيث ارتكزت على نهج حكومي شامل انبثقت عنه لجنة وطنية معنية بأهداف الاستدامة تسمى «اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة والمعنية بضمان تنفيذ الأنشطة التي تحقق أهداف التنمية المستدامة الـ(17) وتقييمها» عن طريق إطلاق السياسات والآليات والمبادرات في سبيل السير بعملية التنمية، مثل: سياسة التعليم الدامج، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها، إصدار قانون المساواة في الأجور، الاستراتيجية الوطنية المستقبلية للأمن الغذائي.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية فإن اقتصادها يصنف ضمن أقوى الاقتصاديات في العالم، وتُعدُّ أكبر دولة مصدرة للنفط الذي يقوم اقتصادها عليه أساساً، حيث مكنت الثروة النفطية من تنمية اقتصادية سريعة في الدولة، رغم ذلك فإن عملية التنمية الشاملة في المملكة قد واجهت تحديات كثيرة، ما يثبت ضرورة تنمية الموارد لضمان استدامتها، وأبرز تلك التحديات: الاعتماد على النفط بوصفه نشاطاً اقتصادياً رئيساً، انخفاض مستوى

الكفاءة الإنتاجية وعدم تنوع مصادر الدخل، انعدام المساواة بين الجنسين.

واجهت السعودية تلك التحديات بوضع خطط استراتيجية وآليات محددة تهدف إلى استدامة التنمية بكل أبعادها وكان أحدثها (رؤية المملكة 2030) التي تهدف بشكل أساسي إلى المحافظة على المكتسبات التنموية، وإصلاح الاقتصاد السعودي ومواصلة نموه، وإنهاء اعتماده على النفط مصدراً أساسياً للدخل.

ومن الآليات التي اعتمدتها للسير في ذلك برنامج إعادة هيكلة الحكومة وآلية تحقيق التوازن المالي وبرامج التوسع في التخطيط الاقتصادي. تلا ذلك عمليات الإشراف والتقييم وقياس أداء فعالية الأنشطة التنموية، وكما كان لتوحد جهود الأطراف بالمملكة دور فعال في نجاح عملية التنمية الشاملة.

وفي جمهورية مصر العربية التي تمتاز بكثافة سكانية عالية جداً وتملك من الموارد الطبيعية أقل مما تملكه العراق، تواجه الحكومة المصرية تحديات جمة في جميع جوانب التنمية لا سيما في الآونة الأخيرة عقب الفوضى السياسية التي كان لها أثر كبير على الاقتصاد المصري والاستثمار مثالاً، وكذلك أعقاب الركود العالمي، مما سبب انعكاساً سلبياً على الإيرادات والناتج القومي المصري ومن ثَمَّ أضعف عجلة التنمية، الأمر الذي فرض على الدولة البدء في تطبيق آليات مؤسسية للسير بعملية التنمية من جميع جوانبها مثل إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وخفض سعر الفائدة لعدد من مبادرات القطاع الخاص الصناعي، وتوفير مخصص مالي لدعم قطاعات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي، والعديد من الآليات التي تلتها أنشطة مباشرة شكلت فعالية عالية بالنهوض بجوانب التنمية الاجتماعية منها والاقتصادية والبيئية.

بالنسبة لجمهورية العراق فهي تمتلك موارد وثروات طبيعية هائلة غير مستغلة مثل النفط والغاز والمعادن، وتمتلك ثروة بشرية كبيرة شكلت عبئاً كبيراً، إضافة إلى أنه قد صاحب الاقتصاد العراقي مجموعة كبيرة من المشاكل والتحديات الإدارية والهيكلية والقومية التي واجهت ظهور تنمية فعلية مستدامة في الدولة، وكان من أبرز تلك العقبات الاختلالات الهيكلية وعدم الاستقرار السياسي وتحديات الفساد والفقر.

استوجب ذلك تركيز الحكومة العراقية -في الآونة الأخيرة- على الاستراتيجيات التنموية الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوصفها وسائل رئيسة للنهوض بتنمية شاملة للدولة، وبدأت بتطبيق إجراءات أساسية للسير بعملية النهوض التنموي الاقتصادي مثل: تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل

مشاريع البنية التحتية، وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات، والسير نحو التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة، وكذلك تعزيز سلطة القانون واتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي. وقد تبين أن للبرامج المتبعة في دولة العراق أثراً تنموياً فعالاً بشكل تدريجي ملموس وعلى جميع أبعاد التنمية فيها.

تصور مقترح للتمكين المجتمعي للنهوض بالتنمية في اليمن

من المعروف لدى الجميع قيمة المخزون (الإرث) اليمني الثقافي والبشري والديني والاجتماعي وغيره، هذا الإرث هو ما يجعلها تنافس بفعالية عالية وتحدث التأثير المطلوب في عصر العولمة، فضلاً عن التمكين الفعلي لأبنائها وإحداث الفرق في سوق العمل واستيعاب الثورة الرقمية بوصفها نتاج للمعرفة وتوظيفها.

أهداف المقترح:

1. تقديم استراتيجيات وحلول للحد من الفقر.
2. طرح آلية لتطوير منظومة التعليم بجميع مجالاته ومراحله، والقضاء على الأمية.
3. تعزيز استراتيجيات التمكين التنموي للموارد البشرية والنوع الاجتماع وتفعيلها.

الخطوات الإجرائية المعيقة للتمكين في اليمن وفقاً لأهداف التنمية المستدامة 2030م

أولا: الفقر:

أدت الصراعات المشتعلة حالياً وما رافقها من انهيار غير مسبوق في الاقتصاد اليمني إلى انعدام أغلب الخدمات الأساسية واتساع رقعه الأزمة الإنسانية بشكل مخيف لم تمر بها البلاد من قبل في تاريخها المعاصر؛ فقد بيَّنت التقارير في الآونة الأخيرة ارتفاع معدلات الفقر من (49%) لعام (2014م) إلى ما بين (62%-78%) عام (2017م)، ووفقاً لتقديرات اليونيسيف عام (2019م) فقد بلغت معدلات الفقر بين الفئات العمرية الصغرى من (53%) عام (2014م) إلى (84.5%) عام (2017م)، مع انهيار شبة تام للمؤسسات، وذلك أدى إلى إعاقة التمكين المجتمعي المنشود للدولة اليمنية.

إن ندرة فرص العمل وانهيار البنية التحتية وانعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى ووجود صراعات طاحنة، كل ذلك قضى على الوضع الاقتصادي برمته، ووفقاً لتقديرات منظمات دولية فإن هناك (21.6) مليون يمني يقعون تحت خط الفقر، أي ما يعادل (80%) من السكان.

لذا يتمثل الحد من الفقر في جانبين رئيسين:

الجانب الأول: تعزيز العمل المؤسسي الاستراتيجي ودعمه من خلال تعزيز جهود التعافي عبر دعم القدرات في كل المؤسسات المحلية باختلاف درجاتها وأشكالها، ومن هذه الاستراتيجيات:

1 - إنشاء قاعدة بيانات مبنية على المسح الشامل للمجتمع اليمني (اقتصادي، اجتماعي، ...) لتوفير بيانات حقيقية عن الأفراد والمجتمع مثل تحديد فئة الفقر وقياس أشكاله حسب الجنس والعمر، وجمع البيانات وتحليلها بدقة.

2 - تنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة للتخفيف من الفقر.

3 - إيجاد نظام فعلي متكامل لمواجهة الفقر في المستقبل.

الجانب الثاني: تعزيز سياسات متعددة القطاعات تعود فائدتها على الفقراء:

لا بد من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة خاصة فقراء المناطق الريفية والنائية من خلال منهاج يشمل على مايلي:

1. دعم الزراعة والصيد لتكون حماية مجتمعية تتضمن مكونات مهمة وهي:
   أ. تفعيل آليات الضمان الاجتماعي ليشمل جميع الشرائح المستهدفة.
   ب. حماية سوق العمل، وخاصة في الريف والمناطق النائية.
2. بناء نظام حماية مجتمعة شامل قادر على مواجهة الأزمات والمخاطر الطارئة التي تواجه خاصة الشرائح الأشد فقراً.
3. توفير فرص عمل لائقة ومنتجة في المناطق الريفية والنائية للنساء والشباب.
4. التركيز على المشاريع الصغيرة للمديريات المتضررة.
5. دعم مجال الزراعة لتعزيز النمو الاقتصادي.
6. تهيئة مناخ للمجتمع المحلي الذي يتوفر فيه حقوق المواطنة للجميع.
7. تفعيل دور القطاع الخاص بالتعاون مع المجتمع الدولي.
8. تفعيل برامج التخفيف من الفقر مع برامج الشراكة الخارجية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

ويمكن القول إن الحد من الفقر مرتبط بانعدام معايير المساواة بين أفراد المجتمع، إذ لا بد من تحقيق المساواة في توزيع عائد الموارد ومستوى الدخل لكل أفراد المجتمع دون أي تمييز، وكذا بين الجنسين، وإشراك المرأة في سوق العمل والسياسة ومشاريع التمكين الاقتصادي وتحقيق العدالة المجتمعية.

ثانياً: تطوير التعليم بجميع أشكاله ومراحله ومحاربة الأمية:

لقد تدنى مستوى التعليم العام ووصلت معدلات الالتحاق في التعليم الثانوي إلى (27%) عام (2012م) بسبب زيادة معدلات التسرب في مراحله المختلفة، ومع اشتداد وتيرة الصراعات والحرب الطاحنة الحالية في اليمن فقد أدى ذلك إلى إلحاق ضرر بالغ في البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وإلى ارتفاع نسبة الأمية إلى (21.4%) من الذكور، و(60%) من الإناث بنسبة تصل إلى (40%) من عدد السكان.

وللتخلص من مشكلة انهيار التعليم والقضاء على الأمية يجب أن:

1. إرساء قواعد السلام وبناء الدولة اليمنية الحديث.
2. تحييد العاملين في المؤسسات التعليمية عن أي صراعات أو نزاعات سياسية أو مذهبية أو مناطقية.
3. تعزيز مبادرات ونظم تهتم برفع مستوى التعليم وحل مشاكله.
4. بناء المؤسسات التعليمية والمرافق ومراعاة الفروق ومختلف الجوانب بين الجنسين وأصحاب الهمم.
5. تطبيق قانون إلزامية التعليم الأساسي، ومنع عمالة الأطفال وتجنيدهم.
6. تقليص الفجوة التعليمية بين الجنسين وتكافؤ فرص الحصول على التعليم.
7. تتكفل الدولة بالحد من عمالة الأطفال والتسول ومكافحة التسرب من المدارس.
8. تشجيع البحث العلمي والاهتمام بمؤسساته.
9. توعية المجتمع المحلي بأهمية التعليم.
10. الاهتمام بالمناهج وربطها بالتطور العلمي والتكنولوجي.
11. تأهيل الكوادر التعليمية.
12. الاهتمام بالسياسات التعليمية.
13. تطوير النظام التعليمي برمته.

ثالثاً: تمكين الموارد البشرية والنوع الاجتماعي:

يمكن تعزيز استراتيجية التمكين للموارد البشرية وتفعيلها من خلال بعض الإجراءات، أهمها:

1. مشاركة جميع أفراد المجتمع من مختلف الفئات وبشكل متساوٍ دون أي تمييز.
2. رفع قدرات الشباب والمرأة وتمكينهم بحسب قدراتهم واحتياجاتهم.
3. زيادة قدرات أفراد المجتمع لاكتشاف إمكاناتهم وتطويرها.
4. خلق شراكة بين القطاع العام وقطاع منظمات المجتمع المدني.
5. تفعيل المبادرات المجتمعية وفق الاحتياجات التنموية لمختلف الفئات وبالذات الضعيفة.
6. توجيه قدرات الموارد البشرية ومهاراتها لإحداث تنمية مستدامة.

ويواجه اليمن العديد من التحديات، أحدها التمييز وفقاً للنوع الاجتماعي (ذكر/ أنثى)، ولا بد من ردم الهوة بين الجنسين وصولاً إلى التمكين المجتمعي العادل، ومن التحديات التي تعيق ذلك:

أ. الاختلاف بين معدلات التحاق الأولاد والفتيات بالتعليم.

ب. تفشي ظاهرة زواج القاصرات.

ج. القيود المفروضة على النساء المتعلقة بحياتهن الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية.

د. قلة فرص العمل في إطار المعايير الصارمة.

ويجب أن تراعي استراتيجياتُ بناء التمكين المجتمعي عدداً من الإجراءات والخطط على كل الأصعدة على النحو الآتي:

على الصعيد الاجتماعي:

من أجل تحقيق تمكين تنموي لمختلف الفئات والتركيز على الضعيفة منها مثل المرأة اليمنية فلا بد من:

1) الاهتمام بالتنمية البشرية وتقليص الفجوة بين الجنسين.
2) الاهتمام بالبنى التحتية لمختلف مرافق البنية التحتية، كالمدارس والمستشفيات وشبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء ... إلخ، سواء من حيث البنية أو من حيث توفير النفقة التشغيلية بشكل مناسب.
3) الاهتمام بزيادة الوعي حول أهمية تعليم الفتيات.
4) الاهتمام بالجانب التنموي الاقتصادي على أساس خطط وبرامج معدة سلفاً.
5) الاهتمام بالحقوق المدنية للمرأة بمختلف أشكالها.
6) مكافحة العنف الأسري.

على الصعيد السياسي:

1) الاهتمام بالهوية الوطنية وترسيخها على صعيد الفرد والدولة معا.
2) توطين ثقافة الحوار والمشاركة في صنع القرار السياسي.
3) العمل على ترسيخ مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.
4) شحن همم الأفراد والاهتمام بطاقاتهم الإبداعية.
5) جعل قوانين حماية المرأة ضمن قوانين البلد وقوانين العمل بشكل خاص وتعديل ما يجب منها.
6) زيادة الإنفاق الحكومي على برامج تمكين المرأة.
7) عمل مواءمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت الدولة اليمنية عليها لتحقيق العدالة المجتمعية.
8) الإصلاح الداخلي لرؤى الأحزاب وإشراك الشباب من الجنسين في صنع القرار داخلها.
9) تفعيل مصادر القوة في سياق الوطنية الفردية والمجتمعية.

على الصعيد الاقتصادي:

يعتمد الجانب الاقتصادي على وضع خطط وبرامج لتكون استراتيجيات شاملة تعمل على إيجاد فرص عمل تسهم في مساعدة تمكين المرأة والشباب من خلال:

1) ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل بوصفها خطوةً أوليةً.
2) بناء مدارس نموذجية تهتم بالمهارات العقلية في مجالات تخصصية عدة.
3) التمكين عبر منح القروض الصغيرة والمتوسطة.
4) توطين السياسات والبرامج الخاصة بالمرأة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
5) التدريب لرفع مستوى المهارات.
6) السياسة العملية لحل الإشكالات القانونية للمرأة في المجتمع كالإرث وغيره.

ويمكن إعادة ترتيب الأولوية للأوضاع الاقتصادية من حيث:

1. منع الاستغلال الجائر للموارد لصالح أفراد أو فئات محددة.
2. العمل على زيادة الإنتاجية لرفع القدرات التنافسية في كل المجالات.
3. تنويع الأنشطة الاقتصادية.
4. الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة.
5. تأكيد مبدأ الكفاءة والجودة والمحاسبية والشفافية وخلق بنية تحتية داعمة.

6. جعْل التكيف اللازم والتفاعل الإيجابي مع مقتضيات العولمة واقتصاد المعرفة خياراً استراتيجياً.
7. خلق الشراكة بين الدولة وقطاع منظمات المجتمع المدني والدولي بإقامة المشاريع الهادفة للنهوض بقدرات الموارد البشرية ومهاراتها، لا سيما الفئات الضعيفة (المهمشين، الأطفال، النساء)، والعمل على حصولهم على حقوقهم بشكل عادل.

ولا بد من توفير مبدأ الرعاية الصحية من خلال:

1. الشراكة بين الدولة وجهات العمل في توفير تكاليف الرعاية الصحية.
2. إعادة تنظيم شبكة الضمان الاجتماعي.
3. اعتماد المشاريع الصغيرة من حيث الخيارات الاستراتيجية.

الخاتمة:

إن قضية التمكين والنهوض بالفئات الهشة اجتماعياً هي عملية متعددة الأبعاد والمراحل، وتتطلب بناء منهج متكامل للتنمية المستدامة في جميع المجالات، كما تتطلب تعاوناً وتنسيقاً مستمراً بين مختلف الجهات وقادة الرأي العام والفئات الهشة والمجتمع المدني من أجل تطوير البرامج التنموية المتكاملة لتنفيذ متطلبات الاستراتيجيات الوطنية، والتركيز على نوعية الخطط والبرامج الخاصة بتلك الفئات والتكامل فيما بينها، والعمل على إدماج كل الفئات – لا سيما الأكثر ضعفاً -، بدءاً من عملية التخطيط حتى عملية التقييم والمتابعة، إضافة إلى أهمية الربط المؤسسي والتنسيق بين المؤسسات التنموية ومجالاتها المختلفة كالتعليم والاقتصاد والصحة ...إلخ، وكذا التركيز على البرامج التي تهدف إلى النهوض بالمجتمعات المحلية والمجتمع المدني بجانب التنسيق مع الدول ذات العلاقة، وتحديد العقبات والعوائق وطرق تأثيرها وكيفية تجاوزها.

لقد أجمع العالم على أن السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة يعني الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة، والعنصر البشري هو أحد أهم أركان هذه الموارد، وبما أن الفئات الهشة -وفي مقدمتها النساء- تشكل النسبة الكبرى من العنصر البشري فلا بد من الاستمرار في بناء قدراتهم وطاقاتهم، ولا بد من إحداث تغيير نوعي على مستوى برامج التمكين الخاصة بهم، ولابد من تقييم تلك البرامج لتحديد أثرها على النهوض لا سيما في الجانب المتعلق بالمرأة ودورها في بناء المجتمع والنهوض به من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

يتطلب هذا الأمر تأطير نموذج علمي وعملي لتقييم نوعية جميع النشاطات والبرامج الخاصة بتمكين قدرات تلك الفئات وتعزيزها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

بالنسبة للتجارب التنموية التي تم استعراضها يظهر بجلاء نجاح كثير من الدول، مثل قطر والإمارات والسعودية وماليزيا، في المضي قدماً في تحسين أوضاع شعوبها والانتقال بهم إلى حال أفضل. وتزخر التجارب العالمية بالخبرات الجديرة بالدراسة لنتعلم منها أفضل الممارسات لإدماج الموارد البشرية -خاصة المرأة- في سياسات الدولة وبرامجها ضمن مجالات التنمية المختلفة مع مراعاة الخصوصية لوضع المرأة اليمنية.

إن الدور الآن هو على اليمن في اقتناص الفرص والاستفادة من نتائج التقارير الوطنية والإقليمية والدولية والدراسات والمسوح الخاصة بكل التحديات والصعوبات التي تواجه مختلف الفئات الهشة اجتماعياً، كذلك لا بد من العمل على تحديد معوقات تنفيذ برامج التمكين المجتمعي ونقاط الضعف والقوة في جميع البرامج والأنشطة، والتركيز على تكامل أبعادها لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن المهم الاستفادة من جوهر الدروس المستفادة من الإنجازات والإخفاقات والبناء عليها في تجارب مختلف الدول وفيما بينها لدفع عملية الإصلاح والتنمية إلى الأمام، إضافة إلى ضرورة تشجيع الاستثمار الأمثل للمدخلات والعمليات والمخرجات الخاصة باستراتيجيات التمكين سواء التي تتعلق بجميع شرائح الموارد البشرية أو بالفئات الهشة منها (الشباب، المرأة).

إن التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع اليمني خلال الست السنوات الماضية، وتزايد وتيرة الصراع المسلح وما نتج عنه من توقف جزء كبير من العمليات الإنتاجية في الاقتصاد، وغياب الحكومة عن المشهد الاقتصادي، وتوقف كامل للبرامج الاستثمارية العامة، فضلاً عن هروب جزء كبير من أصحاب رأس المال المحلي إلى لخارج للبحث عن فرص استثمارية في مناطق آمنة، ومن ثَمَّ إغلاق العديد من المنشآت الإنتاجية والخدمية وعلى رأسها المنشآت الصغيرة، وتسريح جزء من العمالة أو تخفيض ساعات العمل اليومي، وتزايد معدلات البطالة والفقر بين أفراد المجتمع، من أجل ذلك كله لا بد أن تتصدر عملية التمكين لأفراد المجتمع اليمني بوصفها أولوية ملحة في أجندة السلطات اليمنية لتمكين النهوض التنموي بكل مجالاته، على أساس أن تمكين أفراد المجتمع من تحديد أولوياته واحتياجاته وإشراكه في بناء الخطط التنموية المحلية وممارسة دور

رقابي عليها سيسهم في الحد من المشكلات والتحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع اليمني في الوقت الحالي.

إن اتباع نموذج اقتصادي اجتماعي جديد يقوم على أساس العمل على تفعيل القانون والمساءلة، وتوفير الحقوق والواجبات لكل أفراد المجتمع دون أي تمييز، وما يدعم تحقيق ذلك، كل ذلك سيمكن الدولة اليمنية من النهوض والقيام بدورها في التمكين الاجتماعي وانتهاج النموذج الاقتصادي بعيداً عن مافيات الفساد التي عشعشت في كل القطاعات.

قائمة المراجع:

1. خليف، سميحة ناصر (2021): أسباب الفقر وعلاجه، موضوع 16، mo-doo3.com
1. خليل الخطيب، يوسف الريمي (2021): واقع التعليم العام في اليمن، دراسة منشورة
2. أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا (2019م): ماليزيا: دراسة تحليلية في (الخلفيات، الأسس، الآفاق).
3. النجار، باقر (2019م): التمكين والتنمية المستدامة في محاورة المفهوم، (ع 473)، (ص1-7).
4. الشعيبني، محمد مصطفى، وعبد المقصود، عبد النبي أحمد، وعبد الحميد، سلمى (2018م): دراسة مقارنة تحليلية على بعض الجمعيات في محافظة المنوفية، (مج42)، مصر: كلية التربية، عين شمس، (ص13).
5. التجربة الإماراتية للتنمية المستدامة (2018م): الإمارات العربية المتحدة، الأمانة العامة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة. صندوق بريد: 127000 ديب.
6. بركات، طارق (2014م): تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (ص70-71، 78-79)، (ع 5).
7. الصندوق الاجتماعي للتنمية (2014م): صنعاء، فج عطان، اليمن: برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية.
8. ناجي، أحمد عبد الفتاح (2013م): التنمية المستدامة في المجتمع النامي، الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

9. عتيق، أحمد محمد (2013م): معوقات التنمية الاجتماعية في اليمن، صنعاء، اليمن: دار الكتب، (ص107-109).
10. مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (2013م): التشجيع على التمكين للناس في سياق القضاء على الفقر، (الدورة 51)، (ص 1-23).
11. رشوان، حسين عبد الحميد (2009م): التنمية: اجتماعياً - ثقافياً – اقتصادياً - سياسياً – إدارياً – بشرياً، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
12. لعيسوي، عبد الرحمن محمد (2009م): تحليل ظاهره الفقر، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
13. أحمد على الحاج (2007): مسيرة تحديث التعليم في اليمن حتى الوقت الحاضر: تحدياته المستقبلية واستراتيجية تطويره، جامعة صنعاء.
14. الزلب، عبد الله علي (2005م): إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، (ص18-23).
15. فهمي، سامية (2003م): أدوار المرأة الريفية في التنمية، الأزاريطة، مصر: دار المعرفة الجامعية.
16. تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002م): عمان، الأردن: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
17. نور، عصام (2002م): دور المرأة في تنمية المجتمع، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
18. مجدي النعيم (2000): تمكين المستضعف، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
19. مطهر، محمد محمد، وآخرون (بدون تاريخ): المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية. صنعاء، اليمن: الجهاز المركزي للإحصاء، صندوق الأمم المتحدة للسكان.
20. التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 www.sdsegypt2030.com
21. رؤية قطر الوطنية 2030م، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ص ب 1800 جامعة فرجينيا كومنويلث قطر.
22. الاستجابة الإنسانية (2017)، اليمن:
http://ochayemen.org/hrp.
23. «التمكين في الخدمة الاجتماعية»، www.alukah.net.
24. «المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، undocs.org

25. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020م، ص 64، متاح بصيغة PDF، تاريخ الإضافة 16/4/2021م 6:51A2020

26. رؤية السعودية 2030www.vision2030.gov.sa

27. Hutt yemen.org/2006/Arabic/reports/Arabic doc/ chapter4//www.mpic

28. Palais des Nations, 1211Geneva10 ،Swizerland

29. النسو، لورا (2018م). التمويل والتنمية:
.www.transparenciamexicana.org.mx/documentos/ENCBG/2005/Folleto_INCBG_2005.pdf

30. الموقع الرسمي لليونيسيف:
https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9
تاريخ الاطلاع، 19/4/2021، 3:42 AM.

31. الإسكوا، التقييم الوطني للتنمية المستدامة، وثيقة خلفية التقرير العربي حول التنمية المستدامة، يحيى يحيى المتوكل، ص 18، متاح بصيغة pdf على الرابط التالي: http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/YemenAr.pdf، تاريخ الإضافة 22/4/2021م 2:16AM.

32. البنك الدولي، وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص، مايو، 2014، ص، 48، متاح بنظام pdf، على الرابط التالي:
http://documents1.worldbank.org/curated/pt/707931468334288497/pdf/878200ESW0Whit0n0ARA-BIC040220140web.pdf
تاريخ الإضافة 21/4/2021، 5:33AM.

33. هناء الصديق: التمكين الاقتصادي للشباب والعوامل التي تحد منه في العالم العربي، ص، بدون، بحث غير منشور، متاح بصيغة DOC، على الرابط التالي:
http://www.atf.org.jo/sites/default/files/wrq_lml_d._hn_lqll_ltmkyn_lqtsdy_llshbb_w_lwyq_lty_thd_mnhltmkyn_lqtsdy_llshbb_.docx
تاريخ الإضافة 22/4/2021م 3:3.

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502